تاريخ الإرسال (2021-1-8)، تاريخ قبول النشر (2021-2-7)

*1	محمد رايق خليل	اسم الباحث الأول:
2	أ.د. أمين محمد القضاة	اسم الباحث الثاني (إن وجد):
	الجامعة الأردنية-كلية الشريعة-الحديث	¹ اسم الجامعة والبلد (للأول)
	المملكة الأردنية الهاشمية	² اسم الجامعة والبلد (للتاني)

البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

rayeqgd@gmail.com

**إعراض الإمام البخاري عن الحديث الأصل في الباب
في الجامع الصحيح
(دراسة تأصيلية تطبيقية)
المقاصد التعليلية إنموذجاً
(تعارض الوصل والإرسال وتعارض الرفع والوقف)**

<https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.1/2022/22>

الملخص:

تتناول هذه الدراسة بيان مقاصد الإمام البخاري التعليلية من الإعراض عن ذكر الحديث الأصل في الباب، وتختلف تلك المقاصد من حديث لآخر ومن باب لآخر فقد يكون المقصد نقدياً تعليلياً وقد يكون لمقصد آخر، وقد يحتج في بعض المواضع بإعراض البخاري عن تخريج حديث ما على أنه يضعفه، وهذا لا يكون إلا إذا كان هذا الحديث أصلاً في بابه، فلما يكون الحديث أصلاً في بابه وأقرب لترجمته وحكمه ويدور عمل العلماء عليه ولم يخرج به البخاري في صحيحه فإن في ذلك استقهما، فهذا لا ينطبق عليه الانتقاء والاختصار لحاجته لهذا الحديث، فلماذا لم يخرج به وأعرض عنه؟ قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: (إذا كان الحديث الذي تركاه - أو أحدهما - مع صحة إسناده أصلاً في معناه عمدة في بابه، ولم يُخرج له نظيراً: فذلك لا يكون إلا لعلّة فيه خفيت وأطلعاً عليها) فلما كان ذلك علمنا أن إعراض صاحب الصحيح عن حديث أصل في بابه لا يكون إلا لسبب ومقصد، فنحن في هذه الدراسة سنقوم بالوقوف على المقاصد التعليلية في المخالفة فقط وهي (تعارض الوصل والإرسال وتعارض الرفع والوقف).

كلمات مفتاحية: إعراض، الإمام البخاري، الجامع الصحيح، حديث الباب، الحديث الأصل في الباب.

Imam Bukhari's Discard of Fundamental Hadith in the Chapter of Al-Jamei' Assahih . (Applied Fundamental Study)

Abstract:

This study investigates the reasons that made Imam Bukhari discard a fundamental hadith in the chapters of Sahih. These reasons may vary according to the hadith or chapter, such as reasonable criticism. In some cases, it may be said that Imam Bukhari discarded a certain Hadith because he verified it weak, which may be the case only when the hadith is a fundamental hadith in the chapter. When a hadith is fundamental, close to meaning and rank, and investigated by other scholars - yet not included by Bukhari - this requires questioning why he discarded this fundamental hadith, as he could not have excluded it for selectivity or brevity purposes. Ibn Salah said in *Maintenance of Sahih Muslim*, "If one or both scholars discarded a fundamental authentic hadith, this would be the result of a deficiency they were aware of." In this study, we will investigate other reasons for excluding or discarding fundamental hadiths, which are: contradiction between the connected narratives (wasl) with the fragment narrative (irsal), and the contradiction between citing the prophet (rafe'e) and citing a sahabi (waqf).

Keywords discard / exclusion (I'radh), Imam Bukhari, Authentic Jamei' (Jamei' Sahih), Chapter hadith, fundamental hadith in the chapter.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن صحيح الإمام البخاري أو الجامع الصحيح كما يصطلح تسميته، أجمعت الأمة على قبوله حتى يومنا الحاضر، وعدته من أصح الكتب بعد القرآن الكريم وقال النووي في شرح صحيح مسلم⁽¹⁾: " اتفق العلماء -رحمهم الله- على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلفتتهما الأمة بالقبول"، ولم يأت هذا القبول العالي للجامع الصحيح من فراغ، بل لما امتاز به مصنفه الإمام البخاري من جودة في التصنيف وبراعة في التأليف فوضع الشروط العالية لقبول أي حديث في صحيحه، حيث يمكننا أن نقول عن الحديث الوارد في الجامع الصحيح " قد تجاوز القنطرة".

ولما كان الإمام البخاري يريد التصنيف فقد وضع أبواب الصحيح وكتبه على أبواب الدين كلها سواء الفقهية منها وغير الفقهية، وحاول أن يكون كتابه جامعا لكل أبواب الدين، ولذلك نجد أنه أسماه كما بينه ابن الصلاح في مقدمته⁽²⁾: (الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ). فالإمام البخاري جعل كتابه شاملاً لأهم مقاصد الدين، (ففيه ما يتعلق بالتوحيد، وفيه ما يتعلق بالفقه والأحكام، وفيه ما يتعلق بالتفسير، وما يتعلق بالسير والمغازي والأدب والرقائق، والشمال والمناقب، والطب والرؤيا وغيرها الكثير).

ومن ذلك الاسم لكتابه نجد أنه أراد ثلاثة أهداف واضحة وهي: الأول أن يجمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم الصحيح. والثاني أن يكون الكتاب جامعا لأصول الدين ومسائله. والثالث: أن يكون مختصرا.

والناظر لهذه الأهداف الثلاثة والمتفحص لكتاب الجامع يجد هنا عبقرية الإمام البخاري في تحقيق هذه الأهداف دون خلل أو نقص، ولكن يجب أن نفهمها جيدا.

لذلك فالبخاري أراد أن يجمع الصحيح ويؤوبه على مسائل الدين كلها ويختصره وذلك باختيار أصول الأحاديث التي تستند عليها الأبواب، والاختصار والإعراض عن باقي الطرق المتابعات المكررة.

ويدل على ذلك قول الإمام الحاكم في المستدرک⁽³⁾: " هَذَا حَدِيثٌ كَثِيرٌ صَحِيحٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شُعَيْبٍ بْنَ شَابُورٍ، وَعُثْبَةَ بْنَ أَبِي حَكِيمٍ مِنْ أَمَةِ أَهْلِ الشَّامِ، وَالشَّيْخَانِ إِنَّمَا أَخَذَا مِنْ رِوَايَاتِهِ، وَمِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ لَا يُتْرَكُ لَهُ ".

فهل إن أعرض عن حديث ولم يورده نقول أنه اختصارا منه دائما؟، وهل نقول هو انتقاء من غيره دائما؟ وهل نقول إنه ليس على شرطه دائما أو إنه معلول؟.

أظن أن المسألة تحتاج إلى نظر ودراسة فهناك أحاديث تعتبر أصولا في الباب وأمّهات للمسائل وأعرض عنها البخاري، حيث قال الدكتور عبد العزيز الطريفي⁽⁴⁾: "إذا كان من الأصول الكلية، ومن أعلام المسائل ومشهورها، أو من فروض الأعيان، أو من

(1) النووي، شرح صحيح مسلم، (14/1)

(2) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، (ص26)

(3) الحاكم، المستدرک، (257/1)

(4) الدكتور عبد العزيز الطريفي، دروسه الأحاديث المعلّة، الطهارة (ص19)

فروض الكفايات فإنه لا بد أن يخرج البخاري ومسلم حديثاً يعضد هذه الأمور، وهذا أمر معلوم متقرر عند الأئمة، وأما ما كان من خلاف في ذلك، كفضائل الأشخاص، والبلدان، والأعمال، وبعض الأحكام العامة من السنن والنوافل والرواتب، وعلاقة المرأة بزوجها والزواج بامرأته وغير ذلك من مكارم الأخلاق، وكذلك بعض أحكام اللباس التي لا تصل إلى الفروض ونحو ذلك، فإن البخاري ومسلماً يتكبان ذلك اختصاراً وانتقاءً.

فلا بد أن يأتي الحديث بمسألة ظاهرة جلية وفائدة جديدة لم يوردها أي حديث آخر، والتي يحتاجها معظم الناس أو كلهم ويدور عليها أراء الفقهاء وأحكامهم والتي لا يمكن أن يعرض عنها البخاري هنا اختصاراً أو انتقاءً، فتكون من أعلام المسائل أو من معضلات الفقه ومن أكثرها دورانا في المناظرة وجولانا في المصنفات والسنن، ويدور عمل العلماء عليها مثل حديث «هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ الْجَلُّ مَبْنِيُّهُ» وحديث «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ» وحديث «جمع من غير خوف ولا مطر» وغيرها الكثير من الأحاديث التي اجتهدت على جمعها من الكتب الخمسة، ولم يخرجها البخاري في صحيحه فإن في ذلك استفهاماً، فهذا لا ينطبق عليه الانتقاء والاختصار لحاجته لهذا الحديث وافتقار الجامع والباب لديه له، فلماذا لم يخرجها وأعرض عنه؟

فتأتي هذه الدراسة لتتناول بيان صور الإمام البخاري ومقاصده من الإعراض عن ذكر حديث الباب أو الحديث الأصل في الباب ويتمثل ذلك في الإعراض أحياناً عن ذكر الباب كاملاً أو أنه ترجم للباب وأعرض عن حديث الأصل في الباب أو ذكر حديثاً تحت الترجمة أقل دلالة من حديث الباب أو الإعراض عن ذكر لفظة أو عبارة أو جزء من الحديث، وتختلف تلك المقاصد من حديث لآخر ومن باب لآخر، فقد يكون المقصد نقدياً تحليلياً وقد يكون لمقصد فقهي أو غيره، وقد يحتج في بعض المواضع بإعراض البخاري عن تخريج حديث ما على أنه ضعيف عنده، وهذا يكون فيما إذا كان هذا الحديث أصلاً في باب، فعندما يكون الحديث أصلاً في باب ومن أمهات المسائل وأصولها، وأقرب لترجمته وحكمه وأعرض عنه البخاري فنقول أن هناك سبباً لهذا الإعراض.

ولا بد من التنبيه أننا إذا قلنا من مقاصد الإمام البخاري في إعراضه عن حديث ما فلا يعني ذلك الحكم بإعلال هذا الحديث مطلقاً، بل القصد أنه لم يرتضي إخراجها في الصحيح لسبب ما اطلع عليه، ولا يعني تضعيف الحديث عند غيره، خاصة أن هناك أحاديث أعرض عنها البخاري وأخرجها مسلم، فلا نقول بإعلالها ولكن نقول هي معلة عند البخاري بوجهة نظره واجتهاده وأعرض عن إخراجها في صحيحة للمقاصد التالية، ومنها ما لم يتحقق فيها شروط البخاري العالية.

إضافة لذلك فلست أيضاً في هذه الدراسة بصدد الدفاع عن الحديث وتصحيحه أو تضعيفه عند العلماء أو الرد عليهم أو الدفاع عنهم فهذا مجال آخر، ولكن ما يهمنا هنا هو سبب إعراض البخاري هنا فقد يعرض عنه لأسباب وعلل غير قاذحة عند غيره ولكنها عنده معتبرة، فما علينا إلا بيانها والقول فيها حتى لو أجمع باقي العلماء على الأخذ والعمل والاحتجاج بالحديث الذي أعرض عنه البخاري رحمه الله.

والله أعلم.

أولاً: مشكلة الدراسة: ستجيب هذه الدراسة عن الأسئلة التالية:

1. ما محددات وتعريف الحديث الأصل في الباب.
2. هل هناك مقاصد للإمام البخاري من الإعراض عن حديث الباب في الجامع الصحيح ؟
3. ما صور إعراض الإمام البخاري عن حديث الباب في الجامع الصحيح ؟
4. ما صحة القول أن الإعراض من الإمام البخاري دليل على تضعيف الحديث أو تعليقه؟

ثانياً: أهمية الدراسة وبواعثها:

1. يعتبر صحيح البخاري من أصح الكتب بعد القرآن الكريم وقد برع الإمام البخاري في الصناعة الحديثية به فجاءت هذه الدراسة للكشف عن وجه من وجوه هذه الصناعة الإبداعية عنده.
2. تساعد هذه الدراسة في الرد على كثير من الطعون والانتقادات الموجهة إلى الصحيح والقائمة على تخريج الإمام البخاري للحديث أو إعراضه عن بعض الأحاديث.
3. تؤكد هذه الدراسة صحة قول البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لملال الطول".
4. تضيف إلى المكتبة الحديثية دراسة متخصصة في منهج من مناهج الإمام البخاري.

ثالثاً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان محددات وتعريف الحديث الأصل في الباب.
2. بيان المقاصد التعليلية عند الإمام البخاري من الإعراض عن حديث الباب في الجامع الصحيح.
3. بيان صور إعراض الإمام البخاري عن حديث الباب في الجامع الصحيح.
4. الكشف عن ما ينبني على هذا الإعراض من الإمام البخاري تضعيف الحديث، تعليل الحديث، مقاصد أخرى.

رابعاً: منهج البحث: سأتبع في هذه الدراسة المناهج الآتية:

- 1- المنهج الاستقرائي: وذلك لنماذج من عدة أبواب من البخاري والكتب الستة.
- 2- المنهج التحليلي: وذلك بتحليل ما يتم جمعه من معلومات حول الأحاديث، وجمع طرقها والمقابلة بينها.
- 3- المنهج الاستنباطي: وذلك باستخراج مقاصد الإمام البخاري من إعراضه عن حديث الباب.
- 4- المنهج النقدي: وذلك بدراسة المرويات التي أعرض عنها الإمام البخاري دراسة نقدية من خلال تخريجها وبيان درجتها.

خامساً: الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة علمية في الموضوع نفسه، تؤصل له وتزيل إشكالاته وتجيب عن تساؤلاته، ولكن هناك دراسات عامة تتصل بصحيح الإمام البخاري، رغم ذلك لم تتطرق للموضوع، وهي:

- 1- كتاب مناهج المحدثين لفضيلة الأستاذ الدكتور أمين القضاة والأستاذ الدكتور عامر صبري، دار الحامد عمان - الأردن.
- 2- كتاب "التصحيح على شرط البخاري ومسلم" (دراسة تطبيقية نقدية)، الدكتور رياض الطائي، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، 2018.
- 3- رسالة دكتوراه "مَقاصِدُ الْبُخَارِيِّ فِي رِوَايَةِ الْأَحَادِيثِ فِي غَيْرِ مِظَانِهَا" (دراسة تطبيقية على الصحيح)، عماد مُحَمَّد الصُّمَّادِي، إشراف: أ.د. (مُحَمَّد عِيد) مُحَمَّد الصَّاحِب.

سابعاً: خطة الدراسة:

وتتكون هذه الخطة من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المقدمة:

وتشمل (المقدمة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، منهج البحث، الدراسات السابقة، محددات الدراسة)

المبحث الأول: منطلقات في فهم إعراف الإمام البخاري عن حديث الباب في الجامع الصحيح.

المطلب الأول: معنى حديث الباب (حديث الأصل في الباب) وضوابطه.

المطلب الثاني: أقوال العلماء وآرائهم في إعراف البخاري عن حديث أصل في بابيه.

المطلب الثالث: الاختلاف في عدد الأحاديث الصحيحة وأثرها على الباب الحديثي.

المبحث الثاني: مقصد تصنيف الجامع الصحيح عند الإمام البخاري وهدفه ومنهجه وعلاقته بموضوع البحث.

المطلب الأول: هدف الإمام البخاري من تصنيف الجامع الصحيح وتسميته بالجامع.

المطلب الثاني: أثر اختلاف المحدثين واجتهاداتهم في تطبيق شروط الصحيح.

المطلب الثالث: الانتقاء والاختصار عند الإمام البخاري في صحيحه وعلاقته بموضوع البحث.

المطلب الرابع: صور الإعراف عند الإمام البخاري في الجامع الصحيح.

المبحث الثالث: المقاصد النقدية عند الإمام البخاري في الإعراف عن حديث الباب.

المطلب الأول: تعارض الوصل والإرسال.

• المثال الأول: حديث "أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ"

• المثال الثاني: حديث: "إِنَّمَا يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ وَيُرَشُّ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ"

المطلب الثاني: تعارض الوقف والرفع.

• المثال الأول: حديث: "مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ"

• المثال الثاني: حديث: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ"

المبحث الأول: منطلقات في فهم إعراض الإمام البخاري عن حديث الباب في الجامع الصحيح.

المطلب الأول: معنى حديث الباب (حديث الأصل في الباب) وضوابطه.

أولاً: معنى الحديث الأصل في الباب لغة واصطلاحاً:

- معنى الباب لغة⁽¹⁾: وهو المدخل للشيء، الباب: مدخل البيت، والباب ما يُسَدُّ به المدخل من خشب ونحوه، والباب من الكتاب: القِسْمُ يجمع مسائلَ من جنس واحد، ويقال: هذا من باب كذا: من قبيله. والجمع: أبواب، وبيان.
- معنى الأصل لغة⁽²⁾: أصل: الجمع: أصل وأصول، أساس يُقام عليه، أول الشيء ومادته التي يتكوّن منها أصل الموضوع، في الأصل: في البداية، أساساً، وهو أسفل الشيء، كأصل الحائط وأصل الشجرة،⁽³⁾.
- معنى (الحديث الأصل في الباب) اصطلاحاً:

والمعنى الاصطلاحي يدور على المعنى اللغوي، والذي أراه أن حديث الباب (الحديث الأصل في الباب)، أي الحديث الذي يكون أساساً في الباب، ويقوم وينبني عليه الباب الحديثي عند المصنفين على الأبواب الفقهية بشكل عام وليس عند الإمام البخاري فقط، ويكون المادة الرئيسة التي استنبطت منها ترجمة الباب، وهو ما ثبت حكمه بنفسه ولم يبين على غيره، وهو ما يتفرع غيره عنه، وهو تعريف من اجتهادي الشخصي بعد استقراء طويل والله أعلم.

وحتى نستطيع تحرير المسألة لا بد لنا من ضوابط ومحددات لما نقصده في حديث الباب أو الحديث الأصل في الباب.

ثانياً: ضوابط ومحددات حديث الباب: (الحديث الأصل في الباب الحديثي)

- 1- أن يكون هذا الحديث قد جاء بمسألة وفائدة ظاهرة جلية وجديدة لم يوردها أي حديث آخر، فهو جاء بحكم ومسألة جديدة ورئيسة، وليست فرعية تبنى على مسألة رئيسة، ومثال على ذلك حديث "هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ"⁽⁴⁾، فهذا حديث يعد حديث الباب وهو أصل في بابيه وقد جاء بمسألة جلية وجديدة ولا يمكن أن نقول إن البخاري أعرض عنه انتقاء أو اختصاراً وأنه لم يشترط جمع الصحيح كله.. وذلك لافتقار صحيحه لمثل هذه المسألة الهامة.
- 2- أن يكون الحديث يتناول مسألة تعتبر من أصول الحديث وأصول المسائل وأعلامها والتي يحتاجها معظم الناس أو كلهم ويدور عليها آراء الفقهاء وأحكامهم، ومثال على ذلك حديث "جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ"⁽⁵⁾، فهذا حديث يعتبر من أصول المسائل والتي يحتاجها كل الناس والتي بنيت عليها الكثير من الأحكام والآراء الفقهية.

(1) المعجم الوسيط، (75\1)

(2) معجم اللغة العربية المعاصرة (45/1)

(3) معجم المعاني الجامع <https://www.almaany.com>

(4) معجم اللغة العربية المعاصرة (45/1)

(5) أخرجه، مسلم في "صحيحه" (2 / 151) برقم: (705) (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر)، أبو داود في "سننه" (1 / 469) برقم: (1210) (كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين)، الترمذي في "جامعه" (1 / 229) برقم: (187) (أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين)، النسائي في "الكبرى" (2 / 224) برقم: (1586) (كتاب المساجد، الجمع بين الصلاتين في الحضر من غير خوف)، ابن خزيمة في "صحيحه" (2 / 169) برقم: (972) (كتاب الصلاة، باب الرخصة في الجمع بين الصلاتين في الحضر في المطر)، ابن حبان في "صحيحه" (4 / 471) برقم: (1596) (كتاب الصلاة، ذكر خبر

3- أن يكون هذا الحديث أصلاً في هذا الحكم المبني عليه الباب الحديثي وأصلاً في الدلالة عليه دلالة مباشرة كلية وليس دلالة فرعية أو جزئية أو بعيدة أو إشارية أو اعتبارية، ومثال على ذلك ذكر البخاري في صحيحه "باب فضل الوُضوء، والغُرُّ المُحَلَّلُونَ مِنْ أَثَارِ الْوُضُوءِ" ثم ذكر حديث الباب وهو "إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتِطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ"⁽¹⁾. فجاء حديث الباب دالاً بشكل مباشر على الترجمة ومثبتاً لها ومبيناً لحكمها الذي أراده المصنف.

4- أن يكون هذا الحديث هو الأكثر التصاقاً بترجمة الباب الذي ينطوي الحديث تحته وأكثر دلالة على معناها بشكل مباشر بل قد تكون الترجمة مقتبسة من الحديث أو جزءاً منه.

ومثال على ذلك ذكر البخاري في صحيحه⁽²⁾: "باب قول النبي صلى الله عليه وسلم مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا" ثم حديث "مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا" فهذا يسمى حديث الباب.

5- أن يكون هذا الحديث اشتهر عند العلماء والمصنفين وبالذات أصحاب الكتب الستة وليس مما تفرد به أحدهم أو أعرضوا عنه كلهم، وأخرجه وحده من دونهم.

ونص على ذلك الإمام الزيلعي⁽³⁾ عن كلامه عن سبب إعراض الشيخين عن حديث الجهر بالبسملة حيث قال: "إن مسألة الجهر بالبسملة من أعلام المسائل ومعضلات الفقه ومن أكثرها دورانا في المناظرة وجولانا في المصنفات، وقال أيضاً: "ويكفيها في تضعيف أحاديث الجهر إعراض أصحاب الجوامع الصحيحة والسنن المعروفة والمسانيد المشهورة المعتمد عليها في حجج العلم ومسائل الدين فالبخاري رحمه الله لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً".

المطلب الثاني: أقوال العلماء وآراؤهم في إعراض البخاري عن حديث أصل في بابيه.

بعد البحث في كتب العلماء المختلفة سواء في الشروح أو في كتب الأحكام أو المصطلح أو العلل والسؤالات حول المسألة مدار بحثنا، وجدت أن المسألة لها أصلٌ عند كثير منهم وتساؤلٌ مشروعٌ يتداولونه في كتبهم قديماً، وأن المسألة ليست محدثة أو وليدة عصرنا، ولكنها بقيت لديهم اعتقاداً يحتاج لتتبعٍ ودراسةٍ للتحقق من صحة المسألة وتأصيلها، وهذه بعض النقول عن علماء سابقين لهم وجهة نظر في المسألة:

1- قال ابن الصلاح⁽⁴⁾: "إذا كان الحديث الذي تركاه - أو أحدهما - مع صحة إسناده أصلاً في معناه عُمدَةً في بابيه، ولم يُخرجاً له نظيراً؛ فذلك لا يكون إلا لعلّةٍ فيه خَفِيَتْ وإطلعاً عليها - أو التاركُ له منهما - أو لغفلةٍ عَرَضَتْ، والله أعلم".

2- وقال النووي⁽¹⁾: "لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابيه ولم يخرجاً له نظيراً ولا ما يقوم مقامه فالظاهر من حالها أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روياه ويحتمل أنهما تركاه نسياناً أو إثاراً لتترك الإطالة أو رأياً أن غيره مما ذكره يسد مسده أو لغير ذلك والله أعلم".

أوهم غير المتبحر في صناعة العلم أن الجمع بين الصلاتين في الحضر لغير المعذور مباح)، أحمد في "مسنده" (2 / 627) برقم: (2599) (مسند بني هاشم رضي الله عنهم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم).

(1) أخرجه البخاري في "صحيحه" (1 / 39) برقم: (136) (كتاب الوضوء، فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء).

(2) المرجع السابق، (9 / 49) برقم: (7070) (كتاب الفتن، باب قول النبي من حمل علينا السلاح فليس منا)

(3) الزيلعي، نصب الراية (355\1)

(4) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، (95/1)

- 3- وقال ابن عبد البر⁽²⁾: "إن البخاري ومسلما إذا اجتمعا على ترك إخراج أصل من الأصول فإنه لا يكون له طريق صحيحة، وإن وجدت فهي معلولة".
- 4- وقال ابن رجب الحنبلي⁽³⁾ في الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، قال: "وقد صنف في الصحيح مصنفات أخر بعد صحيحي الشيخين، لكن لا تبلغ كتابي الشيخين... فقل حديث تركاه، إلا وله علة خفية لكن لعزة من يعرف العلل كمعرفتهما وينقده".
- 5- وقال الحافظ ابن منده⁽⁴⁾: قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم: قلما يفوت البخاري ومسلما من الأحاديث الصحيحة.
- 6- وقال الحاكم⁽⁵⁾: فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التقدير عن علته ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته.
- 7- قال ابن حجر⁽⁶⁾ في جواب من سأل عن ترك البخاري تخريجه حديث الجساسة الطويل: "ليست له علة تقتضي ترك البخاري لتخريجه، وطوله لا يقتضي العدول عنه فإنه أخرج عدة من الطوال، ولم يختصرها في بعض المواضع مع أن حاجته منها إنما هي لبعض الحديث، كما في حديث الإفك...".
- 8- وأضاف ابن حجر⁽⁷⁾: وسألتم رضي الله عنكم عن أحاديث في سنن أبي داود ظاهرها الصحة إلى الغاية، ولم يخرجها الشيخان، وليس شيء يغني عنها، ولا يركن القلب إلى أن يكون تركها لأجل الطول.

المطلب الثالث: الاختلاف في عدد الأحاديث الصحيحة وأثره على الباب الحديثي.

من المواضيع الهامة التي لها علاقة بموضوع الدراسة هو عدد الأحاديث الصحيحة، (كم يبلغ عدد الأحاديث الصحيحة؟) والتي يعتمد عليها المصنف والباب الحديثي بشكل رئيس في مصنفه، حيث ادعت فئة أن المحدثين صرحوا بأنهم يحفظون الحديث بمآت الألوف، فعلى سبيل المثال يذكرون عن الإمام البخاري أنه كان يحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح، ومئة ألف حديث صحيح، وفي رواية أنه أخرج الصحيح من ستمائة ألف حديث⁽⁸⁾، وأنهم اختاروا منها ما وضعوه في مصنفاتهم وتركوا مئات الألوف من الأحاديث الصحيحة!! فكيف كان هذا العدد الضخم من الأحاديث؟ وهل هذا الكلام دقيق؟.

ولم يكن الصحابة في عصرهم بحاجة لسند، لقربهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاشتهم له في كل سكناته وحركاته ومع مرور الوقت، وتغير العصور وكثرة الرواة، أصبحت سلاسل الحديث وأسانيدها كثيرة ومتشعبة، وقد بلغ من بعض النقاد وحذاقهم في هذا الصدد أن أحدهم كان إذا لم يسمع الحديث مئة مرة يعتبر نفسه يتيماً فيه، وقد تقرر قاعدة عامة أنه كلما تعدد سند الحديث، أو زاد فيه راو أو كلمة يعتبر ذلك حديثاً مستقلاً، وبذلك بلغ عدد الأحاديث مئات الآلاف عند المتأخرين أصحاب المصنفات كما ذكرنا ولكنك لا تجد هذه الأعداد عند من قبلهم.

(1) النووي، شرح صحيح مسلم، (1/18)

(2) ابن عبد البر في التمهيد، (10/278)

(3) ابن رجب، مجموع رسائله في الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، (2/622)

(4) ابن مندة، شروط الأئمة، (ص73)

(5) الحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص60)

(6) ابن حجر، الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، (ص24)

(7) المرجع السابق، (ص41)

(8) ابن حجر، هدي الساري، (1/7)

ولكن الناظر في هذه الأحاديث يجد إن جلها من المتابعات والشواهد والطرق للحديث الواحد من الأحاديث الأصول، ونجد أحيانا اختلافا في جزء من حديث أو لفظة يعده المحدثون حديثا جديدا ومختلفا، وقس على هذا، لذلك كثرت الأحاديث لهذه الأعداد التي ذكرها المحدثون والتي وصلت لمئات الألوف.

فالأحاديث المهمة التي تدور عليها أمهات المسائل نستطيع القول أن أكثرها تقريبا في الصحيحين. وقد قدرها البعض بخمسائة حديث.

وروى البيهقي⁽¹⁾: سمعت الزُّبَيْدِي يَقُول: سئل الشافعي ف قيل له: كم أصول الأحكام؟ فقال: خمسمائة. قيل له: فكم أصول السُّنن؟ قال: خمسمائة.

وقال ابن حجر⁽²⁾: "وقال أحمد بن حنبل: وسمعت ابن مهدي يقول: الحلال والحرام من ذلك ثمانمائة حديث".

قال ابن حجر⁽³⁾: « فقد ذكر أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي في كتاب التمييز له عن الثوري وشعبة ويحيى بن سعيد القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم: أن جملة الأحاديث المسندة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يعني الصحيحة بلا تكرير - أربعة آلاف وأربعمائة حديث ». وقال أيضا: وعن إسحاق بن راهويه أنه سبعة آلاف ونيف.

وفي كتاب معالم السنة النبوية لصالح الشامى، وهو كتاب جمع فيه خلاصة (14) كتابا هي أصول السنة، وكان عدد ما جمعه هو (3921 حديثا).

وقال ابن رجب⁽⁴⁾: وعن أبي داود قال: " نظرت في الحديث المسند فإذا هو أربعة آلاف حديث".

ومن ذلك نجد أن الاختلاف في عدد الأحاديث الصحيحة يختلف فيه اجتهاد من عالم لآخر ولكن الراجح أنه لا يتجاوز الخمسمائة حديث والتي تُعد من أصول الأحاديث وأمهات المسائل في الأحكام، وأن كل الحديث الصحيح بدون تكرار من متابعات وشواهد، ما يقارب (4000-4500 حديث) والله أعلم.

واعلم أن هذا الاختلاف في فهم العدد الحقيقي للأحاديث الصحيحة والتي تعتبر أصول وليست متابعات وشواهد قد أثر على مسألة إعراض البخاري عن حديث الأصل في الباب، وأن كثير من الأحاديث الصحيحة قد تركها الإمام البخاري وأنه انتقى فقط منها ما يوافق تصنيف كتابه وتراجمه وأنه أعرض عن كثير من الأحاديث بل الألوف منها والتي تُعد منها أصول وذلك من باب الاختصار والانتقاء وأنه ترك أكثر الصحيح، مما جعل القول أن كثيرا من الأبواب الحديثية التي أعرض عنها البخاري هي من باب الصحيح الذي أعرض عنه البخاري للاختصار، وهذا الكلام بعيد جدا عن الصحة.

ويدل على ذلك قول الإمام الحاكم⁽⁵⁾: " وَالشَّيْخَانِ إِنَّمَا أَخَذَا مَعَ الرِّوَايَاتِ

وقد يقول قائل أن كتب أحاديث الأحكام تثبت عكس ذلك حيث أن كتاب بلوغ المرام يحتوي على (1568) وكتاب تلخيص الحبير يحتوي (2161)، وكتاب عمدة الأحكام للمقدسي (423)، وكتاب نصب الرية (425)، والبدر المنير (761)، ولكن خلال استقراء

(1) البيهقي، مناقب الشافعي، (915\1)

(2) ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (ص992)

(3) ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (ص992)

(4) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (ص9)

(5) الحاكم، المستدرک، (1/257)

هذه الكتب يتبين أن كثير من الأحاديث وبالأذات في كتب ابن حجر أنها تعود لأصل واحد، ولذلك نجد أن الرقم يعود ليقارب العدد الذي نص عليه العلماء مع زيادات قليلة والله أعلم.

لذلك نقول أن الأحاديث التي تعتبر أصول الأحاديث وأمهاتها لا تتجاوز الخمسمائة حديث وهي تعتبر في الأحكام ويمكن الإضافة عليها أمهات المسائل في غير الأحكام وهي ليست كثيرة وهذا الرقم يدلنا على أن البخاري أراد جمع أصول الأحاديث الصحيحة وأن ما تركه وأعرض عنه من أصول الأحاديث لا يكون بسبب الاختصار كما فهم من كلامه السابق بل ما اختصره وانتقاه هو أجود الطرق لأحاديث الأصول وما أعرض عنه من أحاديث الأصول لا يكون إلا لمقصد هام، وأما ما أعرض عنه من طرق ومتابعات فهي للاختصار والله أعلم.

وهذا يوضحه ما نقله ابن حجر⁽¹⁾: وَقَالَ أَبُو عَلَى الغساني روى عنه أنه قَالَ: وَمَا تَرَكْتُ مِنَ الصَّحِيحِ أَكْثَرَ قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ لِأَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ كُلَّ صَحِيحٍ عِنْدَهُ لَجَمَعَ فِي النَّبَابِ الْوَاحِدِ حَدِيثَ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَذَكَرَ طَرِيقَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا صَحَّتْ فَيَصِيرُ كِتَابًا كَبِيرًا جَدًّا.

المبحث الثاني: مقصد تصنيف الجامع الصحيح عند الإمام البخاري وعلاقته بموضوع البحث.

المطلب الأول: هدف الإمام البخاري من تصنيف الجامع الصحيح وتسميته بالجامع.

كان الباعث على تأليف البخاري للجامع الصحيح كما نقل ابن حجر في هدي الساري⁽²⁾: عن إبراهيم بن معقل النَّسْفِيِّ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ: كُنَّا عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيٍّ فَقَالَ لَوْ جَمَعْتُمْ كِتَابًا مُخْتَصِرًا لَصَحِيحٌ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَوَقَعَ ذَلِكَ فِي قَلْبِي فَأَخَذْتُ فِي جَمْعِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ.

وأسماءه كما بينه ابن الصلاح⁽³⁾: (الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ).

ومن ذلك الاسم لكتابه نجد أنه أراد من كتابه ثلاثة أهداف واضحة وهي:

الأول: أن يكون صحيحا. والثاني: أن يكون مختصرا. والثالث: أن يكون الكتاب جامعا لأصول الدين ومسائله.

الهدف الأول: أن يكون صحيحا.

ونقل ابن حجر⁽⁴⁾: وَقَالَ أَبُو عَلَى الغساني روى عنه أنه قَالَ خَرَجْتُ الصَّحِيحَ مِنْ سِتْمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ وَرَوَى الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْهُ قَالَ لَمْ أَخْرَجْ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِلَّا صَحِيحًا.

والهدف الثاني: أن يكون مختصرا.

نقل ابن حجر⁽⁵⁾: وَقَالَ أَبُو عَلَى الغساني روى عنه أنه قَالَ: وَمَا تَرَكْتُ مِنَ الصَّحِيحِ أَكْثَرَ قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ لِأَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ كُلَّ صَحِيحٍ عِنْدَهُ لَجَمَعَ فِي النَّبَابِ الْوَاحِدِ حَدِيثَ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَذَكَرَ طَرِيقَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا صَحَّتْ فَيَصِيرُ كِتَابًا كَبِيرًا جَدًّا.

(1) المرجع السابق، (71).

(2) ابن حجر، هدي الساري، (71).

(3) ابن الصلاح، المقدمة، (ص26).

(4) ابن حجر، هدي الساري، (71).

(5) المرجع السابق، (71).

والهدف الثالث: أن يكون الكتاب جامعاً لأصول الدين ومسائله.

والجامع في اللغة⁽¹⁾: جمع الأشياء المتفرقة إلى بعضها البعض، جمع: جَمَعَ الشيءَ عَنْ تَفْرِقَةٍ يَجْمَعُهُ جَمْعاً وَجَمَعَهُ وَأَجْمَعَهُ فَاجْتَمَعَ وَاجْتَمَعَ، والجوامع جمع (جامع)، والجامع اسم فاعل مشتق من المادة الثلاثية (جمع)، ومنه سمي المسجد الجامع الذي تقام فيه الجمعة جامعاً لجمعه للناس، ومعنى جوامع الكلم أي أنه يتكلم بالموجز من القول، كثير المعاني، قليل الألفاظ.

التعريف الاصطلاحي:

الجوامع في المعنى الاصطلاحي المراد هنا: "هي ما تجمع أموراً متعددة أو متفرقة في موضع واحد، بحيث تلم متفرقاتها، وتجمع المتشتمت منها، كقولنا جامع في أركان القياس أو شروطه ونحو ذلك، فالمعنى اللغوي يدور على معنى الاجتماع والكثرة وما يجمع أموراً متعددة أو كثيرة"⁽²⁾.

ويستنتج أيضاً ذلك من اسمه وصنيعه فيه، فأسماه (الجامع الصحيح) بداية، وما أراد بالجامع فقط أنه من جمع الحديث، أو أنه جامع للحديث الصحيح، بل أراد جمع لأصول الدين ومسائله في كتابه، قال الشيخ عبد العزيز الطريفي⁽³⁾: "أن البخاري و مسلماً إنما أرادا أن يجمعا في كتابيهما الصحيح في أصول المسائل، وأصول الأحكام وأعلام المسائل ومشهورها وأصول الفروع، أن يجمعا أصول الفروع في كتابيهما الصحيح، ويظهر هذا في أسماء الصحيحين".

فالإمام البخاري جعل كتابه شاملاً لأهم مقاصد الدين، ففيه ما يتعلق بالتوحيد، وفيه ما يتعلق بالفقه والأحكام، وفيه ما يتعلق بالتفسير، وما يتعلق بالسير والمغازي، والشمال والمناقب، والطب والرؤيا وغيرها الكثير.

والجامع في اصطلاح المحدثين:

كما نقل محمد أبو الهدى اليعقوبي⁽⁴⁾: وقال ابنه عبد العزيز الدهلوي: "والجامع في اصطلاح المحدثين ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث: أي أحاديث العقائد وأحاديث الأحكام وأحاديث الرقائق، وأحاديث آداب الأكل والشرب، وأحاديث السفر والقيام والقعود، وأحاديث المتعلقة بالتفسير والتاريخ والسير، وأحاديث الفتن وأحاديث المناقب والمثالب.

ثم إضافة لذلك نجد أنه سماه كما بينه ابن الصلاح في مقدمته⁽⁵⁾: (الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ)، فقوله الْجَامِعُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ، دليل على أن كلمة (أُمُور) وكلمة (وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ) تدل على شمولية كتابه لكل شيء صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يكون في كل المسائل فكيف في أصولها والتي تهم كل الناس.

لذلك فالبخاري أراد أن يجمع الصحيح ويؤبه على مسائل الدين كلها ويختصره وذلك باختيار أصول الأحاديث التي تستند عليها الأبواب، فإذا كان هذا هدفه في كتابه أن يكون جامعاً، فهو لا يريد أن يستثني شيئاً من أصول المسائل، وهي أولى من كثير من المسائل التي أخرجها في المغازي والسير والأدب والفضائل والرقائق، فمن باب الأولى أنه إن أعرض عن ذكر باب مهم في

(1) انظر، لسان العرب (5318)، والمصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، (108/1).

(2) أ.د. عبد الله بن مبارك آل سيف، تعريف بعلم الجوامع الحديثية، مقال على شبكة الألوكة الشرعية.

(3) الدكتور عبد العزيز الطريفي، دروسه الأحاديث المعلّة، الطهارة (ص19).

(4) محمد أبو الهدى اليعقوبي، المدخل لصحيح البخاري، (ص73)، [نقله من الفارسية العلامة عبد الرحمن المباركفوري (1303) في مقدمة تحفة الأحوذى].

(5) ابن الصلاح، المقدمة، (26)

صحيحه أو أعرض عن حيث هو أصل في بابه أن لا يكون ذلك إلا لمقصد وهدف أراد بيانه، ولا يقال أنه لم يقصد جمع كل أصول الدين وأصول المسائل، كما قال البعض، واعتذروا له، كما قال ابن حجر في التلخيص⁽¹⁾: "وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا عِنْدَهُ لَأُخْرِجَهُ فِي صَحِيحِهِ، وَهَذَا مَرْدُودٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ الْإِسْتِيعَابَ"، ولكن بنظري أن الأولى والأهم أن يتبادر لنا السؤال الهام، لماذا أعرض عنها وهي أصول؟

فهذا مفهوم العلماء لمسمى الجامع، لذلك نقول أن ما أعرض عنه البخاري في صحيحه من الأحاديث الأصل في الباب لم يكن إلا لمقصد معين، وهذا ما سنبينه في هذه الدراسة.

المطلب الثاني: أثر اختلاف المحدثين واجتهاداتهم في تطبيق شروط الصحيح.

لقد اختلف المحدثون في حدِّ الصحيح وتعريفه وشروطه، فكان لكل منهم اجتهاده، ولكنهم اتفقوا على شروط عامة، وتناقلوها بينهم، وجعلوها مقياساً للحكم على الحديث وتصحيحه في مصنفاتهم.

وتعريف الحديث الصحيح كما عرفه ابن الصلاح في مقدمته⁽²⁾: "الحديثُ المسندُ الذي يُنْصَلُ إِسْنَادُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًا، وَلَا مُعْلَلًا، وَفِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَرْسَلِ، وَالْمَنْقَطِعِ، وَالْمَعْضَلِ، وَالشَّاذِ، وَمَا فِيهِ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ، وَمَا فِي رَاوِيهِ نَوْعٌ جَرَحَ".

فالتعريف كما نرى هو واضح جلي ومنه استنبطوا شروط الحديث الصحيح الخمسة، علما أنها كما بينا الشروط العامة المتفق عليها وهي: (اتصال السند - عدالة الرواة - ضبط الرواة - عدم الشذوذ - عدم العلة)، وهناك شروط أخرى اختلفوا فيها المحدثون⁽³⁾.

ولكن السؤال الهام الذي يتبادر للذهن هو أن الشروط واحدة ولكن تجد اختلافا بين النقاد في التصحيح والتضعيف، حيث تجد أحد النقاد يصحح أحاديث وتجد غيره يضعفها، وهذا ما كان إلا بسبب أن العملية النقدية هي عملية قائمة على التطبيق وليس على النظريات، فعلم العلل وعلم الدراية لا يقوم على نظريات عامة بل يحتاج لتفحص وتمحيص وبحث باستخدام أدوات وشروط الحديث الصحيح، وهذا الاختلاف راجع إلى ما وقف عليه كل عالم من أحوال الرواة، وطرق الحديث، وشواهد ومتابعاته، وكأن يرى أحدهم تحسين الحديث بتعدد الطرق، ولا يرى ذلك الآخر، وكاختلافهم في ضابط الحكم على الحديث بالمخالفة أو بالشذوذ وغير ذلك.

أقول نعم هناك أثر في اختلاف المحدثين واجتهاداتهم في تطبيق شروط الصحيح، فالشروط واحدة ولكن التطبيق هو ميدان الاجتهاد بين النقاد، وهذا جلي واضح لمن اطلع على كتب العلل والسؤالات عند المتقدمين.

قال ابن الصلاح⁽⁴⁾: " فهذا هو الحديثُ الذي يُحْكَمُ لَهُ بِالصِّحَّةِ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي صِحَّةِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، لِاخْتِلَافِهِمْ فِي وَجُودِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ فِيهِ أَوْ لِاخْتِلَافِهِمْ فِي اشْتِرَاطِ بَعْضِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ كَمَا فِي الْمَرْسَلِ.

وهذا منهج كل العلماء المتقدمين في النظر للرواية، من كل جوانبها وأحوالها وعدم الاكتفاء بظاهرها.

وقال الحاكم⁽¹⁾: إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث.

(1) ابن حجر، التلخيص الحبير، (118\1)

(2) ابن الصلاح، المقدمة، (ص79)

(3) انظر، السيوطي، تدريب الراوي، (ص75).

(4) المرجع السابق، (80)

لذلك فما ذكره العلماء من شروط الحديث الصحيح هي قواعد عامة بعض الشيء، وما نحتاجه هو قواعد خاصة فنقول هناك حالة خاصة لكل حديث تحيط به لا يمكن قياسها على حديث آخر، وذلك لعدم تطابق المعطيات.. فلا بد من دراسة هذه الحالة من كل جوانبها ومعطياتها وطرقها (والاستعانة بعلم القرائن للترجيح وهي كثيرة) حتى يتبين لنا لماذا صحح البخاري هذا الحديث هنا ولماذا أخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه؟ ولماذا أعرض وتكذب البخاري عن هذا الحديث في صحيحه؟

ومثال على ذلك ما مثل له ابن حجر⁽²⁾: في حديث " لا نكاح إلا بولي" فقال: " حيث وصله جماعة عن أبي إسحاق السبيعي وأرسله شعبة وسفيان الثوري، ثم حكى ابن الصلاح أن البخاري رجح فيه الوصل على الإرسال، لأنه زيادة من ثقة، فتعقبه الحافظ بأن ترجيح البخاري لوصل هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الواصل معه زيادة ثقة ليست مع المرسل بل بما ظهر له من قرائن الترجيح وذكر الحافظ بعض تلك القرائن".

وأقول: أن هذا الاختلاف في تطبيق شروط الحديث الصحيح أدى لاختلاف النتائج وهي ما انتقاه واختاره كل محدث من الحديث الصحيح لكتابه ومصنفه، فاختار البخاري من الصحيح ما لم يختاره غيره، واختار مسلم من الصحيح زيادة ما لم يذكره ويخرجه البخاري وغيره، واختار الترمذي زيادة من الصحيح ما لم يخرجه الشيخان وغيرهما، واختار أبو داود والنسائي وغيرهما زيادة ما لم يخرجه غيرهما وهكذا، حيث أنه لم يشترط أحدهم استيعاب كل الصحيح.

إذا فالاختلاف واقع والتصحيح متفاوت لذلك فإنني في هذه الدراسة أنقل وجهة نظر الإمام البخاري في هذه الأحاديث التي أعرض عنها في صحيحه وهي من أصول المسائل، خاصة أن هناك أحاديث أعرض عنها البخاري وأخرجها مسلم، فلا نقول بإعلاها ولكن نقول هي معلقة عند البخاري بوجهة نظره واجتهاده وأعرض عن إخراجها في صحيحة لمقاصد معينة.

المطلب الثالث: منهج الانتقاء والاختصار عند الإمام البخاري في صحيحه وعلاقته بالبحث.

من الأمور الهامة جدا عند الكلام عن إعراض الإمام البخاري عن حديث الباب، هي فهم منهجه في الانتقاء والاختصار في جامعه الصحيح، ولا بد لنا من فهمهما فهما جيدا حتى نستطيع فهم العلاقة بينهما وبين موضوع الدراسة.

أولاً: منهج الانتقاء

وأقصد هنا بالانتقاء بنوعيه وهما الانتقاء للحديث الصحيح من غيره من الأحاديث، والنوع الآخر هو انتقاء الحديث من أحاديث الراوي سواء الثقات أو الضعفاء أو المتكلم فيهم وهما يختلفان طبعا.

النوع الأول: وهو منهج الانتقاء للحديث الصحيح من عدة أحاديث في نفس الباب والتي تدل كلها على ترجمة معينة عند المصنفين.

إن عادة البخاري في تخريج أحاديث الصحيح أن يقوم بسبر أحاديث الباب الواحد ودراستها ومن ثم ترجيح الراجح والأقوى إسنادا على المرجوح والأقل قوة في إسناده مع شهادته أحيانا كثيرة للمرجوح له أنه صحيح، فالبخاري ينتقي لصحيحه الأصح وليس الصحيح فقط.

ولكن عندما يعرض الإمام البخاري عن حديث هو أصل في بابيه، ولم يخرجه، واعتمد على حديث أقل دلالة من حديث الباب، أو عندما يعرض عن الباب كله وهو باب مهم اعتمد عليه المصنفون، ويحتاجه عامة الناس، فلا نقول هنا أنه لم يخرج حديث الباب وأعرض عنه وهو بحاجة، واكتفى بغيره مع كونه أقل دلالة للباب، مجرد انتقاء من الصحيح فقط، كما قال كثير من العلماء،

(1) الحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص59-60)

(2) ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (101/1)

محتجين أنه لم يشترط ذكر الصحيح كله كما قال نقل ابن حجر في هدي الساري⁽¹⁾: "وَمَا تَرَكْتَ مِنَ الصَّحِيحِ أَكْثَرَ"، فهذا أراد بيان مقاصد من هذا الإعراض وليس فقط انتقاء الأصح في الباب من عدة أحاديث والله أعلم.

وقال النووي⁽²⁾: "لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابيه ولم يخرج له نظيراً ولا ما يقوم مقامه فالظاهر من حالها أنهما اطلعا فيه على علة أن كانا روياه".

فالانتقاء هنا لا يكون في الأحاديث الأصول ولا ينطبق عليها، بل يكون في الأحاديث المتكافئة في الدلالة على ترجمة الباب، وأن غيرها يسد مكانها، فنقول هنا أنه انتقاء من أحاديث الباب ولم يخرج كل الأحاديث الواردة في الباب ولو صحيحة.

ومثال على ذلك حديث "عَائِشَةُ، قَالَتْ: كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ: الْفَرْقُ"⁽³⁾. حيث ذكره البخاري وهو للدلالة على جواز غُسلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ، واكتفى به في الباب وحيداً، لأنه دلل بشكل كامل على الترجمة وسد مكان غيره وهو الأرجح لديه من حيث الصحة، وهذا لا ينطبق على غيره من المصنفين، حيث أوردوا أحاديث عائشة وميمونة وأم سلمة.

النوع الثاني: منهج الانتقاء للحديث من أحاديث الراوي سواء الثقة أو الضعيف أو المتكلم فيه في حفظه وضبطه.

فالبخاري له منهج قوي واضح فيه، وهو أن يقوم بجمع طرق الحديث وسبرها ومعرفة الراوي أين خالف وأين تابع وتوابع ومن خالفه وغيرها من القرائن الهامة، والتي أثبت البخاري أن منهجه يقوم عليها، فهو ليس له منهج مضطرب في قبول الزيادة من الثقة أو ردها دائماً، وليس هو من يرجح الموقوف أو المرفوع دائماً وليس هو من يرجح الموصول على المرسل دائماً أو العكس، فمن خلال الدراسة تبين لنا أنه يتعامل مع أحاديث الثقات أو الضعفاء والمتكلم في حفظهم وضبطهم، كل حديث حالة تدرس لوحدها وبمعطياتها المحيطة بها، فلا يقبل حديث فلان على الإطلاق ولا يقبل حديث فلان عن فلان على الإطلاق ولا يقبل سند معين على الإطلاق، بل كله عنده في نطاق الاختبار.

فإذا كان هذا حال أحاديث الثقات فمن باب أولى زيادة الحرص والتمحيص في أحاديث المتكلم فيهم، أو في ضبطهم وحفظهم.

ومثال على ذلك ما قاله ابن حجر في النكت على ابن الصلاح⁽⁴⁾: "كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري، لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين".

ونقل ابن حجر في النكت⁽⁵⁾ عن العلاني: "ووجوه الترجيح كثيرة لا تتحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده، والله أعلم".

(1) ابن حجر، هدي الساري، (7/1)

(2) النووي، شرح صحيح مسلم، (18/1)

(3) أخرجه البخاري في "صحيحه" (1 / 59) برقم: (250) (كتاب الغسل، باب غسل الرجل مع امرأته).

(4) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (314/1).

(5) ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (712/2)

ثانياً: منهج الاختصار

وأقصد هنا بالاختصار بنوعيه أيضاً وهما الاختصار من الحديث الواحد، أو تقطيعه على عدة أبواب، والنوع الثاني وهو الاختصار في عدد الأحاديث في الباب الحديثي الواحد.

• النوع الأول: هو الاختصار من الحديث الواحد وتقطيعه على الأبواب.

فهذا فعلاً يدل على الاختصار حتى لا يطول كتابه، وهو أيضاً بيان لمقصده من تسميته المختصر، وهذا يتجلى بالأحاديث الطويلة، حيث كان يقطعها.

فقد قال الدكتور أمين القضاة في كتابه **مناهج المحدثين**⁽¹⁾: "قد يرد الحديث عند البخاري مطولاً، فكان أحياناً يلجأ إلى تقطيع الحديث وتفريقه على الأبواب، بحيث يكون كل قسم يناسب ذلك الباب، ولا يذكر باقي الحديث إلا في موضع آخر".

• والنوع الثاني: وهو الاختصار في عدد الأحاديث في الباب الحديثي الواحد.

فوجد كثيراً من العلماء يتبنون أن البخاري بسبب قوله "خرجت الصحيح من ستمائة ألف حديث"⁽²⁾، وقوله أيضاً "لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر"⁽³⁾، فلذلك قال بعضهم أن أي حديث أعرض عنه الإمام البخاري فهو اختصاراً كما قال، وأنه سمي صحيحه المختصر، وأنه لم يشترط الاستيعاب لكل الصحيح.

وقال ابن حجر⁽⁴⁾ في حديث "هو الطهور ماؤه الحل ميتته": "وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا عِنْدَهُ لَأَخْرَجَهُ فِي صَحِيحِهِ وَهَذَا مَزْدُودٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ الْإِسْتِيعَابَ".

فهذا كله صحيح ولكن نقول أن هذا المنهج ينطبق على الأحاديث إن وجد في الباب ما يقوم مقامها ويسد حاجته لها، ولكن إن كان الحديث أصلاً في بابهِ ويحتاج له البخاري في صحيحه بل ويفتقر لمثله في الباب وأعرض عنه، فهنا لم يعرض عنه إلا لسبب ومقصد ما وليس اختصاراً كما يظن البعض.

فالمقصود بالاختصار هنا، أن يذكر البخاري في الباب من الأحاديث ما يدل على الترجمة التي وضعها له، ليثبت ما ذهب إليه من رأي فقهي تبناه، وليس المقصود في إعراضه عن أحاديث هي أصول في الباب أن نقول اختصاراً، وأنه لم يشترط ذكر كل الصحيح، فشتان بين المسألتين والله أعلم.

ويدل على ذلك ما قاله ابن حجر⁽⁵⁾ في جواب من سأل عن ترك البخاري تخريجه حديث **الجساسة الطويل**: وطوله لا يقتضي العدول عنه، فإنه أخرج عدة من الطوال، ولم يختصرها في بعض المواضع، مع أن حاجته منها إنما هي لبعض الحديث، كما في حديث الإفك، حيث أخرجه بطوله في كتاب الشهادات في باب تعديل النساء، ومن جملة الطوال، ما أكثره من كلام الراوي لا من كلام الرسول عليه الصلاة والسلام كما في حديث أبي سفيان رضي الله عنه في قصة هرقل.

وفي ختام المطلب أقول أن منهجه في الانتقاء والاختصار منهج معتبر ومهم ودقيق، ولكنه لا ينطبق على كل حديث صحيح لم يخرج به البخاري في صحيحه وأعرض عنه، لأن هناك أحاديث هي أصول في الباب ويحتاجها البخاري، ويحتاجها كل الناس، ورغم

(1) الأستاذ الدكتور أمين القضاة، **مناهج المحدثين**، (ص 50)

(2) ابن حجر، هدي الساري، (7/1)

(3) المرجع السابق

(4) ابن حجر، التلخيص الحبير، (118/1)

(5) ابن حجر، الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، (ص 24)

ذلك أعرض عنها ولم يخرجها في صحيحه، فهنا لا نقول أنه أعرض عنها تطبيقاً لمنهجه في الانتقاء والاختصار، كما اعتذر له كثير من العلماء، بل لا بد من طرح السؤال المهم وهو لماذا أعرض عنها وهي هامة عنده وعند غيره، وهي مخرجة في المصنفات والسنن والجوامع، فهنا لا بد من بيان مقصده في الإعراض عن هذه الأحاديث، وهذا مقصد دراستنا وهي بيان هذه المقاصد عند الإمام البخاري.

المطلب الرابع: صور الإعراض عن حديث الباب عند الإمام البخاري في الجامع الصحيح.

1- الإعراض عن باب حديثي كامل بأصله، وهو باب عند باقي المصنفين من أصحاب الكتب الستة.

وذلك بأن لا يذكر البخاري في صحيحه أي باب يدل على مسألة معينة، ولا يتطرق لها نهائياً في صحيحه.

- مثال الحديث الذي أعرض عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثُ».
- التخریج: أبو داود⁽¹⁾ والترمذي⁽²⁾ والنسائي⁽³⁾ وابن ماجه⁽⁴⁾ وأحمد⁽⁵⁾، وابن خزيمة⁽⁶⁾ وابن حبان⁽⁷⁾.

2- ذكره ترجمة للباب والإعراض عن تخريج الأحاديث المسندة فيه.

وذلك يكون بأن يترجم للباب الحديث بعنوان معين ولكن يترك الباب مفرغاً من الأحاديث المسندة، ويمكن أن يكتفي بحديث معلق أو بأثر أو بآيات قرآنية تدل على ترجمة الباب.

- اسم الباب: بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ
- الحديث الذي أعرض عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «... وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ...».
- التخریج: مسلم⁽⁸⁾، وأبو داود⁽⁹⁾، والترمذي⁽¹⁰⁾، وابن ماجه⁽¹¹⁾، وأحمد⁽¹²⁾، وابن حبان⁽¹³⁾.

3- الإعراض عن حديث الأصل في بابيه، مع وجود ترجمة للباب عند البخاري ويشمل عدة أنواع.

-
- (1) أبو داود في "سننه" (1 / 23) برقم: (63) (كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء)
 - (2) الترمذي في "جامعه" (1 / 109) برقم: (67) (أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب منه آخر)
 - (3) النسائي في "الكبرى" (1 / 91) برقم: (50) (كتاب الطهارة، التوقيت في الماء).
 - (4) ابن ماجه في "سننه" (1 / 324) برقم: (517) (أبواب الطهارة وسننها، باب مقدار الماء الذي لا ينجس)
 - (5) وأحمد في "مسنده" (3 / 1053) برقم: (4695) (مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما)
 - (6) وابن خزيمة في "صحيحه" (1 / 210) برقم: (92) (كتاب الوضوء، النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بقوله الماء لا ينجسه شيء بعض المياه لا كلها)
 - (7) وابن حبان في "صحيحه" (4 / 57) برقم: (1249) (كتاب الطهارة، ذكر أحد التخصيصين اللذين يخصان عموم الخبر الذي ذكرناه).
 - (8) مسلم في "صحيحه" (8 / 71) برقم: (2699) (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر).
 - (9) أبو داود في "سننه" (3 / 355) برقم: (3643) (كتاب العلم، باب في فضل العلم).
 - (10) الترمذي في "جامعه" (4 / 385) برقم: (2646) (أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب فضل طلب العلم).
 - (11) ابن ماجه في "سننه" (1 / 150) برقم: (223) (أبواب السنة، باب فضل العلماء والبحث على طلب العلم).
 - (12) أحمد في "مسنده" (2 / 1746) برقم: (8432) (مسند أبي هريرة رضي الله عنه).
 - (13) ابن حبان في "صحيحه" (1 / 284) برقم: (84) (كتاب العلم، ذكر تسهيل الله جل وعلا طريق الجنة على من يسلك في الدنيا طريقاً يطلب فيه علماً).

أي أن يذكر البخاري ترجمة للباب ويخرج في الباب أحاديث مسندة تخدمه وتوضح مراده، ولكنه أعرض عن حديث الباب الأكثر دلالة على الباب، وذهب لحديث أبعد عن الترجمة ولكن من ضمن موضوع الباب.

• الإعراض عن حديث كامل وحديث الباب ورد معلقا في الترجمة.

مثال الحديث المعلق الذي أعرض عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ ». التخریج: أبوداود⁽¹⁾، والترمذي⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، وابن ماجه⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، وابن حبان⁽⁶⁾.

• الإعراض عن حديث كامل وترجمة الباب عنوان وليس حديث.

مثال اسم الباب عند البخاري: " بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخْذِ "⁽⁷⁾ والحديث الذي أعرض عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « الْفَخْذُ عَوْرَةٌ ». التخریج: أبو داود⁽⁸⁾، الترمذي⁽⁹⁾، وابن ماجه⁽¹⁰⁾، وأحمد⁽¹¹⁾، وابن حبان⁽¹²⁾.

• الإعراض عن جزء من الحديث، ويحمل حكما جديدا.

الجزء من الحديث الذي أعرض عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ ». أعرض البخاري عن الجزء، « وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ ». التخریج: مسلم⁽¹³⁾، وأبو داود⁽¹⁴⁾، وأحمد⁽¹⁵⁾، وابن خزيمة⁽¹⁶⁾، ابن حبان⁽¹⁷⁾.

• الإعراض عن لفظة فقط من الحديث.

اللفظة التي أعرض عنها: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُرْقُهُ، ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَنَعٍ مِرَارٍ ». أعرض هنا البخاري عن لفظة « فَلْيُرْقُهُ » فقط ولم يعرض عن الحديث كله.

- (1) أبو داود في "سننه" (2 / 191) برقم: (2085) (كتاب النكاح، باب في الولي).
- (2) الترمذي في "جامعه" (2 / 392) برقم: (1101) (أبواب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي).
- (3) النسائي في "الكبرى" (5 / 179) برقم: (5373) (كتاب النكاح، باب الثيب تجعل أمرها لغير وليها).
- (4) ابن ماجه في "سننه" (3 / 79) برقم: (1881) (أبواب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي).
- (5) أحمد في "مسنده" (8 / 4494) برقم: (19827) (أول مسند الكوفيين رضي الله عنهم، حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه).
- (6) ابن حبان في "صحيحه" (9 / 388) برقم: (4077) (كتاب النكاح، ذكر البيان بأن الولاية في الإنكاح إنما هي للأولياء دون النساء).
- (7) البخاري، الجامع الصحيح، (1 / 83)، (كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ).
- (8) أبو داود في "سننه" (4 / 70) برقم: (4014) (كتاب الحمام، باب النهي عن التعري).
- (9) الترمذي في "جامعه" (4 / 493) برقم: (2795) (أبواب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء أن الفخذ عورة).
- (10) ابن ماجه في "سننه" (2 / 446) برقم: (1460) (أبواب الجنائز، باب ما جاء في غسل الميت).
- (11) أحمد في "مسنده" (6 / 3426) برقم: (16172) (مسند المكيين رضي الله عنهم، حديث جرهد الأسلمي رضي الله عنه).
- (12) ابن حبان في "صحيحه" (4 / 609) برقم: (1710) (كتاب الصلاة، ذكر الأمر بتغطية فخذ إذ الفخذ عورة).
- (13) مسلم في "صحيحه" (2 / 78) برقم: (560) (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال).

(14) أبو داود في "سننه" (1 / 33) برقم: (89) (كتاب الطهارة، باب أيسلي الرجل وهو حاقن).

(15) أحمد في "مسنده" (11 / 5841) برقم: (24800) (مسند عائشة رضي الله عنها).

(16) ابن خزيمة في "صحيحه" (2 / 137) برقم: (933) (كتاب الصلاة، باب الزجر عن مدافعة الغائط والبول في الصلاة).

(17) ابن حبان في "صحيحه" (5 / 429) برقم: (2073) (كتاب الصلاة، ذكر خبر ثان يصرح بصحة ما ذكرناه).

التخريج: مسلم⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾، وابن خزيمة⁽³⁾، وابن حبان⁽⁴⁾.

4- الإعراض عن مسألة متعلقة بالباب وجزء منه: مثال توقيت المسح على الخفين.

الجزء من الحديث الذي أعرض عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « جَعَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ ».

• التخريج: مسلم⁽⁵⁾، أخرجه الترمذي⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾، وابن ماجه⁽⁸⁾، وأحمد⁽⁹⁾، وابن خزيمة⁽¹⁰⁾، وابن حبان⁽¹¹⁾.

5- إعراض البخاري عن حديث أصل في بابه وذكره في التاريخ الكبير.

الحديث الذي أعرض عنه وأخرجه في تاريخه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ».

• التخريج: أبوداود⁽¹²⁾، والترمذي⁽¹³⁾، والنسائي⁽¹⁴⁾، وابن ماجه⁽¹⁵⁾، وأحمد⁽¹⁶⁾، وابن خزيمة⁽¹⁷⁾، وابن حبان⁽¹⁸⁾.

(1) مسلم في "صحيحه" (1 / 161) برقم: (279) (كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب).

(2) النسائي في "الكبرى" (1 / 96) برقم: (65) (كتاب الطهارة، سور الكلب وإراقة ما في الإناء الذي يلغ فيه).

(3) ابن خزيمة في "صحيحه" (1 / 216) برقم: (98) (كتاب الوضوء، إهراق الماء الذي ولغ فيه الكلب).

(4) ابن حبان في "صحيحه" (4 / 111) برقم: (1296) (كتاب الطهارة، ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن ما في الإناء بعد ولوغ الكلب فيه طاهر غير نجس ينتفع به).

(5) مسلم في "صحيحه" (1 / 159) برقم: (276) (كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين).

(6) الترمذي في "جامعه" (1 / 140) برقم: (96) (أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم).

(7) النسائي في "الكبرى" (1 / 124) برقم: (131) (كتاب الطهارة، التوقيت في المسح على الخفين للمقيم والمسافر).

(8) ابن ماجه في "سننه" (1 / 302) برقم: (478) (أبواب الطهارة وسننها، باب الوضوء من النوم).

(9) أحمد في "مسنده" (8 / 4105) برقم: (18375) (أول مسند الكوفيين رضي الله عنهم، حديث صفوان بن عسال المرادي رضي الله عنه).

(10) ابن خزيمة في "صحيحه" (1 / 135) برقم: (17) (كتاب الوضوء، باب ذكر وجوب الوضوء من الغائط والبول والنوم).

(11) ابن حبان في "صحيحه" (1 / 285) برقم: (85) (كتاب العلم، ذكر بسط الملائكة أجنحتها لطلبة العلم رضا بصنيعهم ذلك).

(12) أبو داود في "سننه" (2 / 283) برقم: (2380) (كتاب الصوم، باب الصائم يستقيء عمداً).

(13) الترمذي في "جامعه" (2 / 90) برقم: (720) (أبواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فيمن استقاء عمداً).

(14) النسائي في "الكبرى" (3 / 317) برقم: (3117) (كتاب الصيام، ذكر الاختلاف على هشام الدستوائي).

(15) ابن ماجه في "سننه" (2 / 581) برقم: (1676) (أبواب الصيام، باب ما جاء في الصائم يقيء).

(16) أحمد في "مسنده" (2 / 2161) برقم: (10609) (مسند أبي هريرة رضي الله عنه).

(17) ابن خزيمة في "صحيحه" (3 / 396) برقم: (1960) (كتاب الصوم، باب ذكر إيجاب قضاء الصوم عن المستقيء عمداً).

(18) ابن حبان في "صحيحه" (8 / 284) برقم: (3518) (كتاب الصوم، ذكر إيجاب القضاء على المستقيء عمداً مع نفي إيجابه على من ذرعه ذلك بغير قصده).

المبحث الثالث: المقاصد التعليلية من إعراض الإمام البخاري عن حديث الأصل في الباب.

(الإعلال بتعارض الوصل والإرسال وتعارض الوقف والرفع) إنموذجا

وهذا النوع من العلة هو ميدان العلل الأوسع و الأكبر، مما جعل المحدثين يولونه اهتماماً خاصاً، ففتشوا الأسانيد، وعرفوا مراتب الثقات، ورجحوا بعضهم على بعض عند التعارض والاختلاف.

وعندما يتكلم النقاد عن زيادات الثقات فتجدهم يتكلمون عن الاختلاف في الوصل و الإرسال، والوقف والرفع، فقد يروى الحديث مرفوعاً ولكن النقاد يكشفون عن وهم في رفعه ويثبتون أن وقفه أصح، وكذلك العكس، وقد يروى الحديث متصلاً وإرساله أثبت وأكد.

قال الحافظ العلائي: " كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم...، يقتضى أنهم لا يحكمون في هذه المسألة كحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث⁽¹⁾.

المطلب الأول: تعارض الوصل والإرسال

وتعني هذه المسألة أن يروي جماعة حديثاً واحداً مع اتحاد مخرجه، فيرويه بعضهم متصلاً ويرويه الآخرون مرسلاً.

المثال الأول: حديث " أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ "

أولاً: متن الحديث الذي أعرض عنه البخاري:

عن جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً إِلَى حَنْعَمَ، فَأَعْتَصَمَ نَاسٌ مِنْهُمْ بِالسُّجُودِ، فَأَسْرَعَ فِيهِمْ الْقَتْلُ قَالَ: قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ، وَقَالَ: « أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ ؟ قَالَ: لَا تَرَايَا نَارَاهُمَا ».

ثانياً: تخريج الحديث وبيان طرقه من الكتب الستة، و(ابن خزيمة وابن حبان وأحمد):

جاء هذا الحديث بطريقتين:

- 1- جاء من طريق أبي معاوية، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أخرجه أبو داود⁽²⁾، والترمذي⁽³⁾.
- 2- وجاء من طريق عبدة بن سليمان وأبي خالد الأحمر، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أخرجه الترمذي⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾.

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح - ابن حجر (م 2 / ص 604).

(2) أبو داود في "سننه" (2 / 348) برقم: (2645) (كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود).

(3) الترمذي في "جامعه" (3 / 252) برقم: (1604) (أبواب السير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين).

(4) الترمذي في "جامعه"، (3 / 252) برقم: (1605) (أبواب السير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين).

(5) النسائي في "الكبرى" (6 / 347) برقم: (6956) (كتاب القسامة، القود بغير حديدة).

والحديث فيه اختلاف أيضا في لفظة "تَرَايَا" و"تَرَايَ"، والراجح أنهما الكلمة ذاتها، جاءت مرة مهموزة، وأخرى بإبدال الهمزة ياء، وهذا شائع في كلام العرب للتخفيف. وقد ذكر الجوهري في كتابه "الصاحح في اللغة"⁽¹⁾ مادة (رأي): "وقد تركت العرب الهمز في مستقبله لكثرة في كلامهم، وربما احتاجت إليه فهمزته،...، وكذلك قالوا في أَرَأَيْتَ وَأَرَأَيْتَكَ: أَرَيْتَ وَأَرَيْتَكَ بلا همز".

وجاء في "لسان العرب"⁽²⁾ لابن منظور، مادة (رأي): "وَرَأَيْتَهُ...وَرَيْتَهُ عَلَى الْحَذَفِ؛...، وقال ابن سيده: أصله رأى فأبدل الهمزة ياء كما يقال في سَأَلْتُ سَيَلْتُ، وفي قَرَأْتُ قَرَيْتُ، وفي أَخْطَأْتُ أَخْطَيْتُ". وقد ذكر ابن منظور الحديث الشريف في سياق المادة ذاتها، وقال معقبا: "والتَّرَائِي: تَفَاعُلٌ مِنَ الرَّؤْيَةِ. يقال: تَرَايَى الْقَوْمُ إِذَا رَأَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا"، والاختلاف هذا من الرواة والله أعلم.

ثالثا: دراسة الحديث:

قلت: نجد أن في إسناده هذا الحديث اختلافاً في وصله وإرساله، حيث أن هذا الحديث جاء بطريقتين:

الطريق الأولى: جاءت عن أبي معاوية وتابعه فيها الحجاج بن أَرْطَاة كما قال الترمذي عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وجعلوا الحديث عن قيس عن جرير عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والطريق الثانية: وهي عن أكثر أصحاب إسماعيل بن أبي خَالِدٍ عن قيس عن النبي مرسلًا بدون جرير.

قال أبو داود⁽³⁾ عقب تخريج الحديث: رَوَاهُ هُشَيْمٌ وَمَعْمَرٌ وَخَالِدُ الْوَاسِطِيُّ، وَجَمَاعَةٌ لَمْ يَذْكُرُوا جَرِيرًا.

قال الترمذي⁽⁴⁾: وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ إِسْمَاعِيلَ، قَالُوا: عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ سَرِيَّةً، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ جَرِيرٍ، وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

قلت: نجد هنا أن الحديث فيه تعارض بين وصله وإرساله، فقد رجح أبو داود رواية الوصل التي فيها جرير وأخرجها في سننه، بينما نجد الترمذي يروي الروايتين ويرجح الرواية المرسل، ثم يبين رأي البخاري في الحديث والذي يرجح أن الحديث مرسل وبدون جرير.

قال الترمذي أيضا⁽⁵⁾: وَسَمِعْتُ مُحَمَّداً يَقُولُ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلٌ.

وقال أيضا⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ جَرِيرٍ وَهَذَا أَصَحُّ.

قلت: وهنا خالف أبو معاوية وهو (محمد بن خازم) الثقات في إرساله فوصله وأبو معاوية كما قال ابن حجر في التقريب⁽¹⁾: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، وتابعه الحجاج بن أَرْطَاة وهو كما قال ابن حجر في التقريب⁽²⁾: صدوق كثير الخطأ والتدليس.

(1) الجوهري، الصاحح في اللغة، مادة (رأي)، (1752).

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (رأي)، (293/14).

(3) أبو داود، السنن، (349/2).

(4) الترمذي، الجامع، (253/3).

(5) المرجع السابق.

(6) المرجع السابق.

وقال ابن حجر⁽³⁾: وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول: أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً، وقال ابن خراش: صدوق، وهو في الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب.

قلت: وبذلك نرى رجحان قول البخاري من حيث أن مثل أبي معاوية لا تقبل منه مثل هذه المخالفة.

رابعاً: بيان مقصد البخاري من الإعراض عن الحديث:

قلت: ونجد أن البخاري قد أعرض هنا عن حديث الباب الذي يبين مسألة مهمة جداً، وهي حكم إقامة المسلم بين أظهر المشركين، وهذه مسألة بني عليها الكثير من الأحكام، فلماذا تنكب البخاري عن هذا الحديث ولماذا أعرض عنه ولم يخرج في الصحيح، رغم أن الصحيح هو جامع لأبواب الدين ومسائله.

قلت: أرى أن البخاري هنا بين مقصده من الإعراض عن حديث الباب وهو بيان أن الحديث وأجود طرقه فيه اختلاف بين وصله وإرساله وأن الراجح لديه هو الرواية المرسلة والله أعلم.

المثال الثاني: حديث: إِنَّمَا يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ وَيُرَشُّ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ

أولاً: متن الحديث الذي أعرض عنه البخاري:

- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الرَّضِيعِ: يُنْضَجُ بَوْلُ الْغُلَامِ، وَيُغَسَّلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ قَالَ قَتَادَةُ: وَهَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا، فَإِذَا طَعِمَا غُسِلَا جَمِيعًا.
- حَدَّثَنِي أَبُو السَّمْحِ، قَالَ: « كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَالَ: وَلَيْتَ قَفَاكَ، قَالَ: فَأَوْلَيْهِ قَفَايَ فَأَسْتُرُهُ بِهِ، فَأَتَيْتُ بِحَسَنِ أَوْ حُسَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ، فَجِئْتُ أُغْسِلُهُ فَقَالَ: يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ ».

ثانياً: تخريج الحديث وبيان طرقه من الكتب الستة، و(ابن خزيمة وابن حبان وأحمد):

- 1- حديث معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عن علي بن أبي طالب. أخرجه أبو داود⁽⁴⁾، والترمذي⁽⁵⁾، وابن ماجه⁽⁶⁾، وأحمد⁽⁷⁾، وابن خزيمة⁽⁸⁾، وابن حبان⁽⁹⁾.

(1) ابن حجر، التقریب، (840/1).

(2) المرجع السابق، (222/1).

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (551/3).

(4) أبو داود في "سننه" (1 / 145)، برقم: (377) (كتاب الطهارة، باب بول الصبي يصيب الثوب).

(5) الترمذي في "جامعه" (1 / 599) برقم: (610) (أبواب السفر، باب ما ذكر في نضج بول الغلام الرضيع).

(6) ابن ماجه في "سننه" (1 / 329) برقم: (525) (أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم).

(7) أحمد في "مسنده" (1 / 178) برقم: (573) (مسند العشرة المبشرين بالجنة وغيرهم، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه).

(8) ابن خزيمة في "صحيحه" (1 / 386) برقم: (284) (كتاب الوضوء، باب غسل بول الصبية وإن كانت مرضعة والفرق بين بولها وبين بول الصبي المرضع).

(9) ابن حبان في "صحيحه" (4 / 212) برقم: (1375) (كتاب الطهارة، ذكر البيان بأن هذا الحكم إنما هو مخصوص في بول الصبي دون الصبية).

2- حديث يَحْيَى بْنُ الْوَلِيدٍ، حَدَّثَنِي مُجَلُّ بْنُ خَلِيفَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو السَّمْحِ، قَالَ: كُنْتُ أَخْذُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أخرجه أبو داود⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾، وابن خزيمة⁽⁴⁾.

ثالثاً: دراسة الحديث:

قلت: هذه المسألة الهامة وهي التفريق بين بول الغلام وبول الجارية، قد جاء في ذلك جملة من الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حديث أبي السَّمْحِ وعلي بن أبي طالب، وحديث أم سلمة، وزينب وأبي ليلى وعائشة وأم قيس وأقواها حديث علي وحديث أبي السَّمْحِ.

وقال البيهقي⁽⁵⁾: والأحاديث المُنْتَدَةُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ بَوْلِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ فِي هَذَا الْبَابِ إِذَا ضُمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ قَوِيَّةٌ، وَكَأَنَّهَا لَمْ تَنْبُتْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حِينَ قَالَ: وَلَا يَنْبِئُنِي لِي فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ وَالْجَارِيَةِ فَرْقٌ مِنَ السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ. وَإِلَى مِثْلِ ذَلِكَ ذَهَبَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ حَيْثُ لَمْ يُودِعَا شَيْئًا مِنْهَا كِتَابَيْهِمَا، إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ اسْتَحْصَنَ حَدِيثَ أَبِي السَّمْحِ، وَصَوَّبَ هِشَامًا فِي رَفْعِ حَدِيثِ عَلِيٍّ.

1- حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه

من حديث معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وخلال دراسة الحديث وطرقه اتضح أن فيه اختلافاً كبيراً بين رفعه ووقفه ووصله وإرساله.

فقد جاء هذا الحديث من حديث معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة، وتابع معاذاً عليه عبد الصمد بن عبد الوارث عن هشام الدستوائي عن قتادة بهذا الإسناد، وخولف فيه من وجوه عدة:

أما المرفوع: فمعاذ بن هشام، وعبد الصمد بن عبد الوارث، رويهما عن هشام، عن قتادة مرفوعاً.

وأما المرسل: من طريق مسلم بن إبراهيم، عن هشام، عن قتادة، عن ابن أبي الأسود، عن أبيه، عن رسول الله هكذا مرسل، ومسلم بن إبراهيم أحفظ من عبد الصمد ومعاذ بن هشام.

وأما الموقوف: فقد جاء موقوفاً على علي بن أبي طالب عليه رضوان الله تعالى، رواه في هذا جماعة كشعبة وهمام كلهم عن قتادة به موقوفاً، فمن العلماء من رجح الوقف، ومنهم من رجح الرفع.

وجاء من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي حرب، عن علي موقوفاً وليس في إسنادهما (أبو الأسود). ومن طريق يحيى بن سعيد القطان، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي حرب بن الأسود، عن أبيه، عن علي موقوفاً. وقد وقف هذا الخبر أيضاً عن قتادة شعبة وهمام.

(1) أبو داود في "سننه" (1 / 144) برقم: (376) (كتاب الطهارة، باب بول الصبي يصيب الثوب).

(2) النسائي في "الكبرى" (1 / 162) برقم: (223) (كتاب الطهارة، الاستتار عند الاغتسال)، (1 / 186) برقم: (289) (كتاب الطهارة، الفصل بين الذكر والأنثى).

(3) ابن ماجه في "سننه" (1 / 330) برقم: (526) (أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم)

(4) أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (1 / 385) برقم: (283) (كتاب الوضوء، باب غسل بول الصبية من الثوب)

(5) البيهقي، السنن الكبرى، (583/2)

وَقَالَ الْبُزَّارُ⁽¹⁾: تَقَرَّدَ بِرَفْعِهِ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَإِنَّمَا أَسْنَدُهُ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ مُعَاذٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْفُوفًا.

وقال الترمذي⁽²⁾: سَأَلْتُ الْبُخَارِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ لَا يَرْفَعُهُ، وَهَشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ يَرْفَعُهُ وَهُوَ حَافِظٌ، إِلَّا أَنَّ غَيْرَ مُعَاذٍ بْنِ هِشَامٍ رَوَاهُ، عَنْ هِشَامٍ مُرْسَلًا.

قلت: ويتضح هنا من كلام البخاري أن الحديث فيه اختلاف كبير في رفعه ووقفه وإرساله، فرغم أن البخاري قال أن هشام يرفعه وهو حافظ، وأن غير معاذ بن هشام يرسله، فبرأيي أن البخاري يشير أن الاختلاف في الحديث هو على هشام وليس من هشام ويوضح أن غير معاذ لا يرفعه وهم برأيي أكثر وأحفظ.

2- وأما حديث أبي السَّمْحِ وهو من أجود أحاديث هذا الباب فقد ضعفه بعضهم بتضعيف بعض رواته مثل الْمُحَلِّ بْنِ خَلِيفَةَ وَيَحْيَى بْنُ الْوَلِيدِ.

وهو من طريق "حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنِي مُحَلُّ بْنُ خَلِيفَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو السَّمْحِ، قَالَ: كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" وقد أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

قال ابن عبد البر⁽³⁾: حَدِيثُ الْمُحَلِّ بْنِ خَلِيفَةَ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ الرَّشُّ وَهُوَ حَدِيثٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ وَالْمُحَلُّ ضَعِيفٌ.

ونقل ابن الملقن⁽⁴⁾ عن البزار: وَقَالَ: أَبُو السَّمْحِ لَا يُعْلَمُ حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا بِهِذَا الْحَدِيثِ، وَلَا لِهَذَا الْحَدِيثِ إِسْنَادٌ إِلَّا هَذَا، وَلَا يُحْفَظُ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُهْدِي.

وقال أيضا⁽⁵⁾: قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدِيثُ أَبِي السَّمْحِ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قلت: أن البخاري هنا أشار إلى حسن الحديث، أي أنه أحسن ما في الباب ولكن لم يقل أنه صحيح، ولم يخرجوه واعتقد بسبب ضعف المحل بن خليفة، وتقرده فيه.

وقال أبو زرعة الرَّايزِيُّ⁽⁶⁾: لَا أَعْرِفُ اسْمَ أَبِي السَّمْحِ هَذَا، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

وفيه أيضا⁽⁷⁾: مُحَلٌّ - بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ، ثُمَّ حَاءٍ مُهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ، ثُمَّ لَامٌ مُشَدَّدَةٌ، كَذَا ضَبَطَهُ صَاحِبُ «الإمام» - (ابن خَلِيفَةَ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِيهِ: ضَعِيفٌ. وَوَقَّعَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ.

أما باقي طرق الحديث فقد نص العلماء على وهبها وضعفها

(1) البزار، المسند، (2/ 295/ح717).

(2) الترمذي، العلال الكبير، (ص42/ح38).

(3) ابن عبد البر، التمهيد، (9/112).

(4) ابن الملقن، البدر المنير، (1/532).

(5) المرجع السابق.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (9/386/ رقم 1814).

(7) ابن الملقن، البدر المنير، (1/533).

رابعاً: بيان مقصد البخاري من الإعراض عن الحديث:

قلت: وهذا حديث آخر يعد من المسائل المهمة لكل مسلم في الطهارة وقد أخرج البخاري⁽¹⁾ في كتاب الوضوء - باب بول الصبيان عدداً من الأحاديث التي توضح حكم بول الصبي ومنها " عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ" وكأنه يؤكد بذلك ما ذهب إليه الشافعي وأكدته البيهقي أنه لا فرق بين بول الصبيان من ذكر وأنثى.

وحديث عَنْ عَائِشَةَ أَيْضاً، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَ صَبِيًّا فِي جُجْرِهِ يُحَنِّكُهُ فَبَالَ عَلَيْهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ، وهذا دليل من البخاري أنه لم يذكر الجارية بل اكتفى بالصبي واكتفى أيضاً بصب الماء عليه من غير غسل.

ونجد أنه بإعراض الإمام البخاري عن هذه الأحاديث التي فيها تفريق بين بول الغلام وبول الجارية ما كان إلا بمقصد أن يبين:

- أن حديث علي بن أبي طالب فيه اختلاف كبير في رفعه ووقفه ووصله وإرساله.
- أن باقي الطرق ضعيفة وواهية.
- أنه لا فرق بين بول الصبيان من ذكر وأنثى في السنة عنده.
- أنه لم يصح عنده حديث في المسألة.
- أن حديث أَبِي السَّمْحِ أَفْضَلُ مَا فِي الْبَابِ وَلَكِنْ لَا يَرْتَقِي لِدَرَجَةِ الصَّحَّةِ عَنْده بِسَبَبِ ضَعْفِ بَعْضِ رَوَاتِهِ وَهُمَا الْمُجَلِّ بْنُ خَلِيفَةَ وَيَحْيَى بْنُ الْوَلِيدِ.

المطلب الثاني: تعارض الوقف والرفع.

وتعني هذه المسألة أن يروي جماعة حديثاً واحداً مع اتحاد مخرجه، فيرويه بعضهم مرفوعاً، ويرويه الآخرون موقوفاً.

المثال الأول: حديث: "مَنْ ذَرَعَهُ النَّقِيُّ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ"

أولاً: متن الحديث الذي أعرض عنه البخاري:

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ ذَرَعَهُ النَّقِيُّ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ».

ثانياً: تخريج الحديث وبيان طرقه من الكتب الستة، و(ابن خزيمة وابن حبان وأحمد):

- 1- والحديث جاء من طريق عيسى بن يونس، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ⁽²⁾، وَالتِّرْمِذِيُّ⁽³⁾، وَالنَّسَائِيُّ⁽⁴⁾، وَابْنُ مَاجَه⁽⁵⁾، وَأَحْمَدُ⁽⁶⁾، وَابْنُ خَزِيمَةَ⁽⁷⁾، وَابْنُ حَبَانَ⁽¹⁾.

(1) البخاري، الجامع الصحيح، (1 / 54) برقم: (222) (كتاب الوضوء، باب بول الصبيان).

(2) أبو داود في "سننه" (2 / 283) برقم: (2380) (كتاب الصوم، باب الصائم يستقيء عمداً).

(3) الترمذي في "جامعه" (2 / 90) برقم: (720) (أبواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فيمن استقأ عمداً).

(4) النسائي في "الكبرى" (3 / 317) برقم: (3117) (كتاب الصيام، ذكر الاختلاف على هشام الدستوائي).

(5) ابن ماجه في "سننه" (2 / 581) برقم: (1676) (أبواب الصيام، باب ما جاء في الصائم يقيء).

(6) أحمد في "مسنده" (2 / 2161) برقم: (10609) (مسند أبي هريرة رضي الله عنه).

(7) ابن خزيمة في "صحيحه" (3 / 396) برقم: (1960) (كتاب الصوم، باب ذكر إيجاب قضاء الصوم عن المستقيء عمداً).

2- والحديث جاء من طريق حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه (2)، وَأَحْمَد (3) وابن خزيمة (4)، وابن حبان (5).

ثالثاً: دراسة الحديث:

قلت: جاء حديث أبي هريرة رضي الله عنه، من طريق هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقد رواه عن هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ كل من عيسى بن يونس، وحفص بن غياث.

قلت: وقد صحح هذا الحديث ابن حبان والحاكم وقال الحاكم (6): صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرجاه.

وقد نص كثير من العلماء أن هذا الحديث معلول بالوقف، رغم أن رواته ثقات، وعدوه من أوهام وأخطاء الثقة هشام بن حسان حيث رفعه، والصواب في الحديث الوقف.

وقال الإمام البخاري أنه ليس محفوظاً، وقال أيضاً أنه لم يصح ويقصد أنه لم يصح مرفوعاً وأن المحفوظ فيه أنه موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه.

ونقل الترمذي رأي البخاري في الجامع (7): وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَرَاهُ مَحْفُوظًا.

وقال الإمام البخاري في تاريخه (8): قَالَ لِي مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ولم يصح، وإنما يروي هذا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رفعه وخالفه يحيى بن صالح قَالَ ثنا معاوية قَالَ ثنا يحيى عَنْ عُمَرَ بْنِ حَكَمٍ عَنْ ثَوْبَانَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَفْطُرْ فَإِنَّمَا يَخْرُجُ وَلَا يُولُجُ.

وقال الدكتور ماهر الفحل (9): وهذا نظر عميق من البخاري في إعلال الرواية المرفوعة بالرواية الموقوفة، وإن سبب الوهم الذي دخل على هشام إنما كان بسبب رواية عبد الله بن سعيد المتروك.

قلت: وذهب لما ذهب إليه البخاري من أن الحديث موقوف الإمام النسائي وبين أن رواية أبي هريرة هذه موقوفة.

قال النسائي (10) عقب تخريج الحديث: وَقَفَهُ عَطَاءٌ.

(1) ابن حبان في "صحيحه" (8 / 284) برقم: (3518) (كتاب الصوم، ذكر إيجاب القضاء على المستقي عامداً مع نفي إيجابه على من ذرعه ذلك بغير قصده).

(2) ابن ماجه في "سننه" (2 / 581) برقم: (1676) (أبواب الصيام، باب ما جاء في الصائم بقيه).

(3) وأحمد في "مسنده" (2 / 2161) برقم: (10609) (مسند أبي هريرة رضي الله عنه).

(4) ابن خزيمة في "صحيحه"، (3 / 397) برقم: (1961) (كتاب الصوم، باب ذكر إيجاب قضاء الصوم عن المستقي عمداً).

(5) وابن حبان في "صحيحه" (8 / 284) برقم: (3518) (كتاب الصوم، ذكر إيجاب القضاء على المستقي عامداً مع نفي إيجابه على من ذرعه ذلك بغير قصده)

(6) الحاكم، المستدرک، (427/1).

(7) الترمذي، الجامع، (427/1).

(8) البخاري، التاريخ الكبير، (92/1).

(9) الدكتور ماهر الفحل، في بحث "تباين منهج المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتعليل"، (ص4).

(10) النسائي، السنن الكبرى، (317/3).

ثم ذكر الرواية الموقوفة " قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَجَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَنْ قَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلْيُفْطِرْ.

وقال البيهقي (1): تَقَرَّدَ بِهِ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ الْقُرْدُوسِيُّ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ، وَبَعْضُ الْخَفَاطِ لَا يَرَاهُ مَحْفُوظًا، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ دَا شَيْءٍ.

وقال الزيلعي (2)، وقال الدارمي (3): قَالَ: عِيسَى بْنُ يُونُسَ: زَعَمَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ أَنَّ هِشَامًا أَوْهَمَ فِيهِ، فَمَوْضِعُ الْخِلَافِ هَهُنَا.

قلت: وقد بين الترمذي أن الخطأ في رفع هذا الحديث هو من عيسى بن يونس وأنه تفرد به عن هشام برفعه ولكن نجد أن خُفَصَ بْنَ غِيَاثٍ أيضًا قد رواه مرفوعا عن هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ فيكون الوهم والخطأ كما نص كثير من العلماء من هشام نفسه.

وقال الترمذي (4): حَدَّثَنَا أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ.

وقال أبو داود (5): رَوَاهُ أَيْضًا خُفَصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ هِشَامٍ مِثْلَهُ. أي أنه مرفوع.

علما أنه من الثقات وأنه من أثبت الناس في ابن سيرين كما نص ابن حجر في التقريب (6).

رابعا: بيان مقصد البخاري من الإعراض عن الحديث:

قلت: ونجد هنا أن البخاري قد أعرض عن حديث الباب هذا، ورغم أهمية هذا الباب لكل الناس حيث يبين حكما فقهيًا مهما لمن ذرعه القيء هل عليه قضاء أم لا، أو من تقياً عمدا فعليه القضاء.

ومما استدل به البخاري علي أن هذا الحديث ليس له أصل عن أبي هريرة أنه يخالف ما ثبت عنه من القول بعدم الفطر بالقيء، فقد روى البخاري في صحيحه (بابُ الْحِجَامَةِ وَالْقَيْءِ لِلصَّائِمِ) (7)

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا قَاءَ فَلَا يُفْطِرُ إِلَّا مَا يُخْرِجُ وَلَا يُؤَلِّجُ، وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ يُفْطِرُ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَكْرِمَةُ: الصَّوْمُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا خَرَجَ.

فلو كان أبو هريرة رضي الله عنه روى حديث « من استقاء فليقض » لم يفت بخلافه، وبعد دراسة الحديث وتتبع أقوال العلماء فيه نرى أن البخاري قد أعرض عنه لمقصد هام وهو:

1- أن الحديث رغم أن رواه ثقات إلا أنه معلول بالوقف وأن الرواية المرفوعة لا تصح وأن المحفوظ والصحيح فيه هو رواية الوقف.

2- أن الخطأ والوهم في رفع الحديث عن أبي هريرة هو هشام بن حسان القُرْدُوسِيُّ كما بينا رغم أنه أوثق الناس في ابن سيرين.

(1) البيهقي، السنن الكبرى، (220/4).

(2) الزيلعي، نصب الراية، (449/2).

(3) الدارمي، السنن، (1079/2).

(4) الترمذي، الجامع، (427/1).

(5) أبو داود، السنن، (284/2).

(6) ابن حجر، التقريب، (ص572).

(7) البخاري، الجامع الصحيح، (33/3).

المثال الثاني: حديث: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ"

أولاً: متن الحديث الذي أعرض عنه البخاري:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ ».

ثانياً: تخريج الحديث وبيان طرقه من الكتب الستة، و(ابن خزيمة وابن حبان وأحمد):

- 1- وأقوى طرق الحديث هي حديث أبي أيوب الأنصاري من حديث سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الْحَارِثِ الْخَزْرَجِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أخرجه مسلم⁽¹⁾، وأبو داود⁽²⁾، والترمذي⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، وابن ماجه⁽⁵⁾، وأحمد⁽⁶⁾، وابن خزيمة⁽⁷⁾، وابن حبان⁽⁸⁾.
- 2- حديث أبي أسماء الرَّحَبِيِّ، عَنْ ثُوبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أخرجه، النسائي⁽⁹⁾، ابن ماجه⁽¹⁰⁾، وأحمد⁽¹¹⁾، وابن خزيمة⁽¹²⁾، وابن حبان⁽¹³⁾.

ثالثاً: دراسة الحديث:

قلت: وهو حديث روي عن أبي أيوب وثوبان وابن عمر وأبي هريرة وجابر وابن عباس رضي الله عنهم بألفاظ متقاربة وبأسانيد ضعيفة أحسنها سنداً رواية أبي أيوب الأنصاري وأخرجه الإمام مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وفي سندها إشكالات ثلاث.

- (1) مسلم في "صحيحه" (3 / 169) برقم: (1164) (كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان).
- (2) أبو داود في "سننه" (2 / 299) برقم: (2433) (كتاب الصوم، باب في صوم ستة أيام من شوال).
- (3) الترمذي في "جامعه" (2 / 123) برقم: (759) (أبواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال).
- (4) النسائي في "الكبرى" (3 / 239) برقم: (2875) (كتاب الصيام، ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي أيوب فيه).
- (5) ابن ماجه في "سننه" (2 / 612) برقم: (1716) (أبواب الصيام، باب صيام ستة أيام من شوال).
- (6) أحمد في "مسنده" (10 / 5599) برقم: (24016) (مسند الأنصار رضي الله عنهم، حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه).
- (7) ابن خزيمة في "صحيحه" (3 / 517) برقم: (2114) (كتاب الصوم، باب فضل إتباع صيام رمضان بصيام ستة أيام من شوال فيكون كصيام السنة كلها).
- (8) ابن حبان في "صحيحه" (8 / 396) برقم: (3634) (كتاب الصوم، ذكر كتبة الله صيام الدهر لمعقب رمضان بست من شوال).
- (9) النسائي في "الكبرى" (3 / 238) برقم: (2873) (كتاب الصيام، صيام ستة أيام من شوال).
- (10) ابن ماجه في "سننه" (2 / 611) برقم: (1715) (أبواب الصيام، باب صيام ستة أيام من شوال).
- (11) وأحمد في "مسنده" (10 / 5273) برقم: (22847) (مسند الأنصار رضي الله عنهم، ومن حديث ثوبان رضي الله عنه).
- (12) أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (3 / 519) برقم: (2115) (كتاب الصوم، باب ذكر الدليل على أن النبي إنما أعلم أن صيام رمضان وستة أيام من شوال يكون كصيام الدهر).
- (13) وابن حبان في "صحيحه" (8 / 398) برقم: (3635) (كتاب الصوم، ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به عمر بن ثابت عن أبي أيوب).

الإشكال الأول: الاختلاف في وقفه ورفع.

فرواه مرفوعا كل من سعد بن سعيد و صفوان بن سليم ويحيى بن سعيد، ووقفه كل من عبد ربه بن سعيد وابن عيينة.

قلت: وقد أخرج الرواية الموقوفة النسائي في السنن الكبرى من رواية عبد ربه بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله تعالى عنه وقد وافق عبد ربه بن سعيد سفيان بن عيينة في روايته له موقوفا عن سعد بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب.

قال الحميدي⁽¹⁾: إثر روايته له فقلت لسفيان أو قيل له: إنهم يرفعونه؟ قال: اسكت عنه، قد عرفت ذلك.

قلت: وهذا تأكيد من ابن عيينة أن روايته هي الوقف وليس الرفع.

وقال الدارقطني⁽²⁾: ورواه عبد ربه بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب موقوفا، كذلك قال عنه شعبه، وقال أيضا⁽³⁾: ورواه الدراوردي، عن صفوان بن سليم، وسعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب الأنصاري، فرفعه.

قلت: وأما متابعة صفوان بن سليم لسعد في الرواية المرفوعة: فمدارها على عبد العزيز الدراوردي، وهو بالجملة صدوق، وقد وردت من طرق متعددة فرواها الحميدي. وأبو داود عن النفيلى. والنسائي عن خلاد بن أسلم.

وقال أيضا⁽⁴⁾: ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، وأختلف عنه؛ فرواه حفص بن غياث، عن يحيى، عن أخيه سعد بن سعيد. وخالفه إسماعيل بن إبراهيم الصائغ، وعبد الملك بن أبي بكر الحضرمي، فروياه عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن ثابت، لم يذكر في إسناده سعد بن سعيد.

ورواه إسحاق بن أبي فروة، عن يحيى بن سعيد، عن عدي بن ثابت، عن البراء، وهم فيه وهمًا قبيحًا، والصواب حديث أبي أيوب.

الإشكال الثاني: ضعف سعد بن سعيد بن قيس.

أما راوي الحديث مرفوعا فهو سعد بن سعيد بن قيس وقد قال عنه ابن حجر في التقریب⁽⁵⁾: صدوق سيء الحفظ من الرابعة.

ونقل ابن حجر قول أئمة الجرح والتعديل في ترجمة سعد في التهذيب⁽⁶⁾: قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ضعيف وكذا قال بن معين في رواية وقال في رواية أخرى صالح وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول سعد بن سعيد الأنصاري يؤدي يعني أنه كان لا يحفظ ويؤدي ما سمع وقال ابن عدي له أحاديث سالحة تقرب من الاستقامة ولا أرى بحديثه بأسا بمقدار ما يرويه وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان يخطئ.

الإشكال الثالث: تفرد عمر بن ثابت به عن أبي أيوب.

وعمر بن ثابت بن الحارث الخزرجي لم يوثقه إلا النسائي والعجلي وابن حبان ولا يحتمل من مثله هذا التفرد والله أعلم.

(1) الحميدي، المسند، (385).

(2) الدارقطني، العلل، (108/6).

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

(5) ابن حجر، التقریب، (231).

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (470/3).

قال يحيى بن يحيى راوي الموطأ⁽¹⁾: وسمعت مالكا يقول في صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان: إني لم أر أحدا من أهل العلم والفقه يصومها ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف.

قال ابن عبد البر⁽²⁾: وما أظن مالكا جهل الحديث؛ لأنه حديث مدني انفرد به عمر بن ثابت، وقد قيل: إنه روى عنه مالك، ولولا علمه به ما أنكره، وأظن الشيخ عمر بن ثابت لم يكن عنده ممن يُعتمد عليه، وقد ترك مالك الاحتجاج ببعض ما رواه عن بعض شيوخه إذا لم يثق بحفظه.

قلت: أما حديث ثوبان رضي الله تعالى عنه ففيه إشكالان أيضا:

الإشكال الأول: أن مداره على أبي أسماء الرحيبي ولم يوثقه سوى العجلي وابن حبان وهما معروفان بالتساهل.

وقال الذهبي⁽³⁾: ولم يخرج له البخاري، وفي اسم أبي أسماء اختلاف: فقيل عَمْرُو بْنُ مَرْثَدٍ، وقال أبو الحسن بن سميع وأبو زرعة النصري: اسمه عمرو بن أسماء.

قلت: والرجل ليس موصوفا بالضبط والحفظ وقد تفرد به عن ثوبان ومثله أيضا لا يحتمل منه التفرد.

والإشكال الثاني: أن الراوي عنه هو يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ الدِّمَارِيُّ، قد اضطرب فيه كثيرا فمرة جعله من مسند أوس بن أوس ومرة من مسند ثوبان وليس فيه بينه وبين أبي أسماء الرحيبي واسطة ومرة من مسند شداد بن أوس وفي رواية أخرى جعله من مسند ثوبان وجعل بينه وبين أبي أسماء واسطة سماه أبا الأشعث.

وأما الروايات الأخرى عن الصحابة الآخرين ممن ذكرنا في البداية فكلها ضعيفة ولا ترتقي لمرتبة الاحتجاج.

رابعا: بيان مقصد البخاري من الإعراض عن الحديث:

قلت: وهذا حديث آخر يعد من المسائل المهمة لكل مسلم في صيام الستة من شوال ونجد أنه أصل في بابهِ عند مسلم وأصحاب السنن حيث لم يذكروا غيره في الباب ونجد أن البخاري أعرض عنه ولم يذكره في صحيحه ولا ما يسد مكانه، فلماذا ؟ نجد أنه بإعراض الإمام البخاري عن هذا الأحاديث بكل طرقه ورواياته ما كان إلا بمقصد أن يبين:

- أنه لم يصح عنده حديث في المسألة للأسباب التالية.
- أن حديث أبي أيوب الأنصاري فيه ثلاث إشكالات:
 - أن الحديث فيه اختلاف كبير في رفعه ووقفه.
 - ضعف سَعْدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ قَيْسٍ
 - مدار الحديث على عمر بن ثابت الخزرجي، وقد تفرد به، ومثله لا يُحتملُ تفردُه ولا يُقبل.
- أن حديث ثوبان فيه إشكالان:
 - تفرد به أبو أسماء الرَّحْبِيُّ عن ثوبان وهو مدار الحديث ومثله أيضا لا يحتمل منه التفرد في مثل هذا الحديث.
 - أن الراوي عنه هو يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ الدِّمَارِيُّ قد اضطرب فيه كثيرا.

(1) مالك، الموطأ، (310/1).

(2) ابن عبد البر، الاستذكار، (258/10).

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (492/4).

الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

- 1- أن للبخاري منهجا فذا في انتقاء واختيار أحاديث الجامع الصحيح لديه، ولا يورد أي حديث إلا بعد السبر والاختبار للسند والمتن معا.
- 2- أن هناك أحاديث تعتبر هي أصل في بابها لها محددات وضوابط تعرف بها من حيث أن الحديث قد جاء بمسألة وفائدة ظاهرة جليلة وجديدة لم يوردها أي حديث آخر، ويتناول مسألة تعتبر من أصول الحديث وأصول المسائل وأعلامها والتي يحتاجها معظم الناس أو كلهم ويدور عليها آراء الفقهاء وأحكامهم، وهو الأكثر التصاقا بترجمة الباب الذي ينطوي الحديث تحته وأكثر دلالة على معناها بشكل مباشر بل قد تكون الترجمة مقتبسة من الحديث أو جزءا منه، وهذا الحديث اشتهر عند العلماء والمصنفين وبالذات أصحاب الكتب الستة وليس مما تفرد به أحدهم أو أعرضوا عنه؟
- 3- أن الحديث إن كان أصلا في بابه عمدة فيه، ولم يخرج البخاري ولم يخرج ما يسد مكانه، فلا بد من وجود مقاصد نقدية تحليلية له لعدم إخراجها وتكبه عنه في الصحيح.
- 4- أن منهج عدم استيعاب الحديث الصحيح في الجامع صحيح هو منهج صحيح ولكنه لا ينطبق على الأحاديث التي هي أصل في بابها وأعرض عنها البخاري.
- 5- أن منهج الاختصار عند الإمام البخاري في صحيحه منهج صحيح معتبر ولكنه لا ينطبق على الأحاديث التي هي أصل في بابها وأعرض عنها البخاري.
- 6- أن منهج الانتقاء من الأحاديث الصحيحة عند الإمام البخاري في صحيحه منهج صحيح معتبر ولكنه لا ينطبق على الأحاديث التي هي أصل في بابها وأعرض عنها البخاري.
- 7- لم يكن للبخاري مقصدا واحدا في الإعراض عن حديث الأصل في الباب، بحيث يصلح أن يقال له منهج، بل كان له في ذلك أكثر من مقصد والله أعلم.
- 8- إن للبخاري منهجا فقهيا فريدا في صحيحه يقوم على الاستنباط من الأحاديث في تراجمه وأبوابه حتى لو أنه أعرض عن بعض الأحاديث، إلا أنه قد يدل على رأيه الفقهي بطريقة ما.
- 9- أن قول العلماء "ليس على شرطه" هي قاعدة عامة تحتاج لقواعد خاصة بكل حديث لبيان مقصد الإعراض، وهذا موضوع البحث التطبيقي.
- 10- وهذه الاستنباطات التي توصلت إليها وخصوصا القول: بأن للبخاري مقاصد نقدية في الإعراض عن أحاديث هي أصل في بابها، من شأنها أن تدفع عن البخاري تهم الطاعنين فيه وفي صحيحه، لأن البخاري بهذا الصنيع أراد الإشارة إلى أنه اطلع على هذه الأحاديث والتي هي أصل في بابها وأعرض عنها ليلفت انتباه من بعده إليها وإلى مقصده، فلا يغفلوا عنها، وأن إعراضه عنها في صحيحه لم يأت خطأ منه أو سهوا، أو اختصار أو انتقاء فقط أو غيرها.

ثانياً: التوصيات

من أهم ما أوصي به هو جمع أكبر عدد ممكن من الأحاديث الأصول في بابها، والتي أعرض عنها البخاري في صحيحه ودراستها دراسة موسعة، وبيان مقاصده من الإعراض عن كل حديث.

المصادر والمراجع:

- 1- إبراهيم مصطفى، **المعجم الوسيط**، تحقيق عبد السلام هارون، المكتبة العلمية، طهران، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ط بدون.
- 2- البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت1407هـ-1987م)، **الجامع الصحيح**، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط الثالثة.
- 3- البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت1404هـ-1984م)، **التاريخ الكبير**، تحقيق د. مصطفى أبو عطا الطبعة: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
- 4- البيهقي، أحمد بن الحسين، (ت1414هـ - 1994م)، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة، ط بدون.
- 5- الترمذي، محمد بن عيسى، (ت1395هـ-1975م) **الجامع الصحيح**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط بدون.
- 6- الحاكم، محمد النيسابوري، (ت1411هـ - 1990م)، **المستدرک على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- 7- الحاكم، محمد النيسابوري، (ت1387هـ - 1977م)، **معرفة علوم الحديث**، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط 2.
- 8- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، (ت1414هـ - 1993م)، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان**، تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة، بيروت، ط بدون.
- 9- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي الشافعي. (ت1404هـ، 1984م)، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، بيروت، ط الأولى.
- 10- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي الشافعي، (ت1417هـ، 1996م)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق محمد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط1.
- 11- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي الشافعي، (ت1419هـ، 1989م)، **التلخيص الحبير**، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1.
- 12- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي الشافعي، **الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة**، تحقيق: محمد إبراهيم حفيظ الرحمن، الناشر: الدار السلفية، بومباي - الهند.
- 13- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي الشافعي، (ت1404هـ - 1984م)، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، (ت1404هـ-1984م).
- 14- ابن حنبل، أحمد، (ت1421هـ-2001م) **المسند**، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط 1.
- 15- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، (ت1424هـ 2003م)، **الصحيح**، تحقيق د. محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3.
- 16- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، مقدمة شرحه أعلام الحديث، تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن سعد، ط بدون.
- 17- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت1407هـ). **السنن**، تحقيق فواز العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.
- 18- الدارقطني، علي بن عمر، (ت1386هـ - 1966م)، **السنن**، تحقيق السيد عبد الله المدني، دار المعرفة، بيروت، ط1.
- 19- أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت1430هـ - 2009م)، **السنن**، المحقق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، بيروت ط1.

- 20- ابن رجب، زين الدين أبو الفرج، (1424هـ - 2003م)، **مجموع رسائله**، تحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط2.
- 21- الزيلعي، جمال الدين أبو محمد، (1418هـ - 1997م)، **نصب الرأية لأحاديث الهداية**، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان، ط1.
- 22- سلامة، محمد خلف، **لسان المحدثين**، المكتبة الشاملة، غير مطبوع، (الموصل: 2007/2/14)
- 23- ابن عبد البر، (1387هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآسانيد**، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ط بدون.
- 24- عتر، نور الدين عتر، (1401هـ - 1981م)، **منهج النقد في علوم الحديث**، الناشر: دار الفكر، دمشق - سورية، ط3.
- 25- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1946م)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- 26- الفحل، الدكتور ماهر الفحل، في بحث "تباين منهج المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتعليل".
- 27- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو الطاهر، (1913 م)، **القاموس المحيط**، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- 28- القضاة، الدكتور أمين محمد القضاة، (1438هـ - 2017م)، **دراسات في مناهج المحدثين**، دار الحامد، عمان - الأردن.
- 29- ابن ماجه، محمد القزويني، **السنن**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط بدون.
- 30- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت ط بدون.
- 31- المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن، (1416هـ)، **تحفة الأحوني بشرح جامع الترمذي**، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط2.
- 32- مسلم بن الحجاج النيسابوري، **الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط بدون.
- 33- المقدسي، محمد بن طاهر، (1405هـ - 1984م)، **شروط الأئمة الستة**، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
- 34- ابن مندة، محمد بن إسحاق، (1461هـ - 1995م)، **شروط الأئمة رسالة في بيان فضل الأخبار**، المحقق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار المسلم - الرياض، ط1.
- 35- النسائي، أحمد بن شعيب، (1411هـ - 1991م)، **السنن الكبرى**، تحقيق د. عبد الغفار البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- 36- النووي، يحيى أبو زكريا، (1392هـ)، **شرح صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2.
- 37- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (1406هـ - 1986م)، **معرفة أنواع علوم الحديث - المعروف بمقدمة ابن الصلاح**، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط2.
- 38- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (1408هـ)، **صيانة صحيح مسلم**، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط2.
- 39- الطريفي، الدكتور عبد العزيز الطريفي، **دروسه الأحاديث المعلّة، الطهارة**. مجموعة محاضرات.
- 40- الطريفي، الشيخ عبد العزيز الطريفي، (1426هـ)، **زوائد سنن أبي داود على الصحيحين**، الناشر: مكتبة الرشد، جدة، ط1.

1. Abi Dawood, Suleiman bin Al-Ash'ath Al-Sijistani, (1430 AH - 2009 AD), *Al-Sunan*, (In Arabic), the investigator: Shuaib Al-Arna'ut, Dar Al-Risala Al-Alamiah, Beirut, Edition 1.
2. Al-Bayhaqi, Ahmad Bin Al-Hussein, (1414 AH - 1994 AD), *Al-Sunan Al-Kubra*, (In Arabic), edited by Muhammad Abdul Qadir Atta, Dar Al-Baz Library, Makkah Al-Mukarramah, without edition.
3. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail (d.1407 AH-1987AD), *Al-Jami al-Sahih*, (In Arabic), edited by Dr. Mustafa Al-Bagha, Dar Ibn Kathir, Al-Yamamah, Beirut, third edition.
4. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, (1404 AH-1984AD), *Al-Tarikh Al-Kabeer*, (In Arabic), edited by Dr. Mustafa Abu Atta Edition: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st edition.
5. Al-Darami, Abdullah bin Abdul Rahman, (1407 AH). *Al-Sunan*, (In Arabic), the investigation of Fawaz Al-Alami, Arab Book House, Beirut, Edition 1.
6. Al-Daraqutni, Ali Bin Omar, (1386 AH - 1966 AD), *Sunan*, (In Arabic), verified by Mr. Abdullah Al-Madani, Dar Al-Maarifah, Beirut, Edition 1.
7. Al-Fahal, Dr. Maher Al-Fahal, *in the paper on "Contrasting Approaches to Correction and Explanation of the Advanced and Late"*. (In Arabic).
8. Al-Fayrouzabadi, Majd Al-Din Abu Al-Taher, (1913 AD), *Al-Qamoos Al Muheet*, (In Arabic), The Great Commercial Library, Cairo.
9. Al-Hakim, Muhammad Al-Nisaburi, (1387 AH - 1977 AD), *Knowledge of Hadith Sciences*, (In Arabic), the investigator: Al-Sayed Mohazam Hussein, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, 2nd edition.
10. Al-Hakim, Muhammad Al-Nisaburi, (1411 AH - 1990 AD), *Al-Mustadrak Ali Al-Sahihin*, (In Arabic), edited by Mustafa Atta, Dar Al-Kutub Al-Ulmiyyah, Beirut, Edition 1.
11. Al-Khattabi, Abu Sulaiman Hamad bin Muhammad, *an introduction to his explanation of the flags of hadith*, (In Arabic), investigation and study of Dr. Muhammad bin Saad.
12. Al-Maqdisi, Muhammad Ibn Taher, (1405 AH-1984AD), *The Conditions of the Six Imams*, (In Arabic), Dar Al-Kutub Al-Ulmiyyah, Beirut - Lebanon, Edition 1.
13. Al-Mubarakfoury, Abu Al-Ela Muhammad Abdel-Rahman, (1416 AH), *Tuhfat Al-Ahwadhi*, (In Arabic), explained by Jami Al-Tirmidhi, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, Edition 2.
14. Al-Nasa'i, Ahmad bin Shuaib, (1411 AH-1991 CE), *as-Sunan al-Kubra*, (In Arabic), edited by Dr. Abd al-Ghaffar al-Bendari, Syed Kesrawi Hassan, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st Edition.
15. Al-Nawawi, Yahya Abu Zakaria, (1392 AH), *Sharh Sahih Muslim*, (In Arabic), House of Revival of the Arab Heritage, Beirut, 2nd Edition.
16. Al-Qudah, Dr. Amin Muhammad Al-Qudah, (1438 AH-2017 CE), *Studies in the Curricula of Muhaddithin*, (In Arabic), Dar Al-Hamid, Amman-Jordan.
17. Al-Tarifi, Dr. Abdul-Aziz Al-Tarifi, *his lessons of hadiths*, (In Arabic), purity. Lecture group.
18. Al-Tarifi, Sheikh Abdul Aziz Al-Tarifi, (1426 AH), *Zawaid Sunan Abi Dawood on the two Sahihs*, (In Arabic), published by: Al-Rashed Library, Jeddah, Edition 1.
19. Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa (1395 AH-1975 CE), *Al-Jami al-Sahih*, (In Arabic), edited by Ahmad Muhammad Shaker, House of Revival of Arab Heritage, Beirut.

20. Al-Zailai, Jamal al-Din Abu Muhammad, (1418 AH - 1997 AD), ***Setting the Flag for Hadiths of Guidance***, (In Arabic), Investigator: Muhammad Awamah, Publisher: Al-Rayyan Foundation for Printing and Publishing - Beirut-Lebanon, 1st Edition.
21. Ater, Nur al-Din Ater, (1401 AH-1981AD), ***Methodology of criticism in the sciences of hadith***, (In Arabic), publisher: Dar Al-Fikr, Damascus - Syria, 3 ed.
22. Ibn Abd al-Barr, (1387 AH), ***introducing the meanings and means in al-Muwatta***, (In Arabic), by Mustafa bin Ahmed al-Alawi, and Muhammad Abd al-Kabir al-Bakri, Ministry of General Endowments and Islamic Affairs - Morocco.
23. Ibn Al-Salah, Othman bin Abdul-Rahman, (1406 AH-1986AD), ***Knowledge of the Types of Hadith Sciences - known as the Introduction to Ibn Al-Salah***, (In Arabic), the Investigator: Nour Al-Din Ater, Publisher: Dar Al-Fikr - Syria, House of Contemporary Thought - Beirut, Edition 2.
24. Ibn Al-Salah, Othman bin Abdul-Rahman, (1408 AH), ***Sahih Muslim maintenance***, (In Arabic), investigator: Muwaffaq Abdullah Abdul-Qadir, publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, 2nd Edition.
25. Ibn Faris, Abu Al-Hussein Ahmad, (1946 A.D.), ***Dictionary of Language Standards***, (In Arabic), edited by Abd al-Salam Muhammad Haroun, House of Revival of Arab Books, Cairo.
26. Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad bin Ali al-Shafi'i, (1404 AH - 1984 CE), ***jokes on the introduction of Ibn al-Salah***, (In Arabic), the investigator: Rabi bin Hadi Omair al-Madkhali, Publisher: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Saudi Arabia, (1404 AH - 1984 AD).
27. Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad bin Ali al-Shafi'i, (1417 AH, 1996 CE), ***Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari***, (In Arabic), edited by Muhammad Abd al-Baqi and Muhib al-Din al-Khatib, Dar al-Maarifah, Beirut, ed.
28. Ibn Hajar Al-Asqalani, Ahmad bin Ali Al-Shafi'i, (1419 AH, 1989 AD), ***Al-Talis Al-Habeer***, (In Arabic), Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Edition 1.
29. Ibn Hajar Al-Asqalani, Ahmed bin Ali Al-Shafei. (1404 AH, 1984 AD), ***Tahdheeb al-Tahdheeb***, (In Arabic), Dar Al-Fikr, Beirut, First Edition.
30. Ibn Hajar Al-Asqalani, Ahmed bin Ali Al-Shafi'i, ***Ultimate Questions with Decent Answers***, (In Arabic), Edited by: Muhammad Ibrahim Hafeez Rahman, Publisher: Al-Dar Al-Salafiya, Bombay - India.
31. Ibn Hanbal, Ahmad, (1421 AH - 2001 AD) ***Al-Musnad***, (In Arabic), the investigator: Shuaib Al-Arna'ut, Publisher: Foundation for the Resalah, Edition 1.
32. Ibn Hibban, Muhammad Ibn Hibban Bin Ahmad Al-Tamimi, (1414 AH - 1993 AD), ***Sahih Ibn Hibban, arranged by Ibn Laban***, (In Arabic), edited by Shuaib Al-Arna'ut, Al-Risala Foundation, Beirut, ed.
33. Ibn Khuzaymah, Muhammad bin Ishaq bin Khuzaymah, (1424 AH 2003 CE), ***Al-Sahih***, (In Arabic), verified by Dr. Muhammad Al-Azami, the Islamic Office, Beirut, 3rd Edition.
34. Ibn Majah, Muhammad al-Qazwini, ***al-Sunan***, (In Arabic), investigation by Muhammad Fouad Abdel-Baqi, Dar Al-Fikr, Beirut.

35. Ibn Mandah, Muhammad bin Ishaq, (1461 AH-1995 CE), *The Conditions of the Imams Risalah in Statement of the Virtue of the News*, (In Arabic), the Investigator: Abd al-Rahman bin Abd al-Jabbar al-Faraiwi, Publisher: Dar al-Muslim - Riyadh, Edition 1.
36. Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din, *Lisan al-Arab*, (In Arabic), Dar Sader, Beirut i without.
37. Ibn Rajab, Zain al-Din Abu al-Faraj, (1424 AH - 2003 CE), *the collection of his letters*, (In Arabic), edited by: Abu Musab Talaat bin Fuad al-Halawani, publisher: Al-Farouq Modern Printing and Publishing, ed. 2.
38. Ibrahim Mustafa, *Al-Waseet Lexicon*, (In Arabic), edited by Abd al-Salam Haroun, the Scientific Library, Tehran, and the Arab Heritage Revival House, Beirut, Ed.
39. Muslim Ibn Al-Hajjaj Al-Nisabouri, *Al-Sahih*, (In Arabic), investigation by Muhammad Fuad Abdul-Baqi, House of Revival of Arab Heritage, Beirut.
40. Salama, Muhammad Khalaf, *Lisan al-Muhadditheen*, (In Arabic), The Comprehensive Library, unprinted, (Mosul: February 14, 2007).